



# دراسة وضع المرأة في محافظة الخليل

نيسان 2010

بدعم من الممثلة النمساوية

*financed by*

Austrian

 Development Cooperation

## دراسة وضع المرأة في محافظة الخليل

مشروع "مكافحة العنف ضد المرأة الفلسطينية من خلال تمكين منظمات المجتمع المحلي"  
منشورات مفتاح شباط 2010  
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ



إعداد:  
الباحثة: سحر القواسمة

طاقم "مفتاح":  
مديرة دوائر الديمقراطية والحكم الصالح: بيسان أبو رقطي  
منسقة المشروع: لميس الحنتولي  
مساعدة إدارية للمشروع: أروى جابر

تدقيق وتحرير لغوي:  
صدام رنتاوي

بدعم من الممثلة النمساوية  
financed by  
Austrian  
Development Cooperation

## فهرس المحتويات

1. مقدمة .....ص4
2. الوضع الديمغرافي للمرأة .....ص6
3. الوضع الاجتماعي والعنف ضد المرأة.....ص13
4. استراتيجيات مواجهة العنف.....ص18
5. المؤسسات الاجتماعية والقانونية .....ص21
6. الوضع الصحي للمرأة .....ص27
7. الوضع التعليمي للمرأة.....ص33
8. وضع المرأة في القوى العاملة.....ص44
9. وضع المرأة في المشاركة السياسية.....ص51
10. تأثير الاحتلال الإسرائيلي على المرأة.....ص58
11. الاستنتاجات والتوصيات.....ص62

## فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الرقم
جدول رقم (1)	أشكال العنف الممارس ضد المرأة في فلسطين	1.
جدول رقم (2)	عدد النساء المعنفات طبقاً لنوع الحالة	2.
جدول رقم (3)	عدد الإناث والذكور الملتحقين ببرامج تعليم محو الأمية في "تربية وتعليم" شمال محافظة الخليل	3.
جدول رقم (4)	الايضاع التعليمية في النتائج النهائية لتعداد السكان والمنشآت في محافظة الخليل (2007)	4.
جدول رقم (5)	عدد الاناث والذكور الملتحقين في رياض الاطفال في تربية وتعليم شمال محافظة الخليل	5.
جدول رقم (6)	عدد الاناث والذكور في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية والخاصة ، تربية وتعليم شمال محافظة الخليل	6.
جدول رقم (7)	عدد الاناث والذكور الملتحقين ببرامج تعليم محو الامية في تربية وتعليم جنوب محافظة الخليل	7.
جدول رقم (8)	عدد الاناث والذكور في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية والخاصة في تربية وتعليم جنوب الخليل	8.
جدول رقم (9)	عدد الاناث والذكور الملتحقين ببرامج تعليم محو الامية وتعليم الكبار في تربية وتعليم وسط محافظة الخليل	9.
جدول رقم (10)	عدد الاناث والذكور الملتحقين في رياض الاطفال، تربية وتعليم وسط محافظة الخليل	10.
جدول رقم (11)	عدد الاناث والذكور في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية و الخاصة ، تربية وتعليم وسط محافظة الخليل	11.
جدول رقم (12)	عدد الاناث والذكور في المراحل الاساسية في مدراس الوكالة في جميع محافظة الخليل	12.
جدول رقم (13)	نسبة الاناث والذكور في رياض الاطفال والمرحلة الاساسية في جمعية الشبان المسلمين في محافظة الخليل	13.
جدول رقم (14)	نسبة الاناث والذكور في رياض الاطفال والمرحلة الاساسية في الجمعية الخيرية الاسلامية في محافظة الخليل	14.
جدول رقم (15)	عدد الاناث والذكور الملتحقين بالجامعات في محافظة الخليل	15.
جدول رقم (16)	عدد الملتحقين في التعليم العالي ،وزارة التعليم العالي في محافظة الخليل	16.
جدول رقم (17)	الايضاع التعليمية في مرحلة التعليم العالي ، النتائج النهائية لتعداد السكان والمنشآت في محافظة الخليل (2007)	17.
جدول رقم (18)	توزيع الجنسين وفقاً للعلاقة بقوة العمل في محافظة الخليل	18.
جدول رقم (19)	نسبة الاناث والذكور للعاملات والعاملين في المؤسسات الحكومية في محافظة الخليل	19.
جدول رقم (20)	عدد الموظفات والموظفين في المستشفيات الخاصة	20.
جدول رقم (21)	عدد العاملات والعاملين في الشركات الخاصة في محافظة الخليل	21.
جدول رقم (22)	نسبة النساء اللواتي ينتمين للاطر النسوية الجماهيرية	22.

## مقدمة:

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على وضع المرأة في محافظة الخليل، وذلك بناءً على طلب من المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية -مفتاح، ضمن مشروع "مكافحة العنف ضد المرأة الفلسطينية من خلال تمكين مؤسسات المجتمع المحلي"، الممول من الممثلة النمساوية، حيث تأتي أهمية هذا التقرير بناءً على ما طرحه قرار مجلس الأمن الدولي 1325 حول أهمية تفعيل القرار من قبل المنظمات الأهلية والدولية وتطبيقه في السياسات والبرامج التي تطرحها تلك المؤسسات. فعلى الصعيد الفلسطيني لهذا القرار بالغ الأهمية لما فيه من حقوق وبنود تحمي وتبرز دور النساء في فلسطين على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، كونها تعيش في بؤرة اضطهادين، أحدهما اضطهاد الاحتلال وعنفه وبطشه، والآخر الاضطهاد الذكوري الذي يقف في وجه مساواتها الكاملة على أساس المواطنة.

(نزال، 2009).

إن هذا القرار يعتبر مرجعية مهمة لجميع النساء الفلسطينيات والمؤسسات النسوية كافة لما فيه من أهمية في تطوير وضع المرأة ورفع مستواها. وانطلاقاً من حرص مؤسسة مفتاح في تمكين النساء جاءت أهمية هذا التقرير لأنه يحتوي على المحاور التالية (الديمقراطي، الاجتماعي، الصحة، التعليم، العمل، السياسة وتأثير الاحتلال الإسرائيلي)، فعلى المستوى الديمغرافي تم إبراز نسبة النساء مقارنة مع الرجال والتركيبية العمرية والنوعية والعمر الوسيط عند الزواج الأول للإناث والذكور والخصوبة وجوانب عامة من أدوار النساء، أما الاجتماعي فتم إبراز العنف الاجتماعي والعنف ضد المرأة وأشكاله (الجسدية، النفسية، الجنسية، الثقافية والاقتصادية) بالإضافة إلى الأساليب والطرق التي تخلفها النساء في مواجهتها للعنف حسب وجهة نظر النساء والرجال.

وفي مجال الصحة تم تقديم استعراض بسيط عن النسب والإحصائيات التي تبرز الواقع الصحي للنساء، من حيث عدد الوفيات والأمراض النسائية والأمراض المزمنة.

وفي جانبي التعليم والعمل فتمت الإشارة إلى إبراز فجوة النوع الاجتماعي في التعليم وبكافة المراحل الأساسية والثانوية والدراسات العليا، أما العمل فتم عرض نسبة مشاركة النساء والرجال في القوى العاملة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والشركات الخاصة.

في المجال السياسي تم طرح نسبة مشاركة النساء في المشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية وأيضاً نصيبها من مواقع صنع القرار.

وفي نهاية التقرير تمت الإشارة إلى تأثير الاحتلال الإسرائيلي على المرأة في محافظة الخليل كون أن ما تعانيه المرأة في المحافظة يتقاطع مع قرار 1325 والذي ينص على أن المرأة تعيش تحت دائرة اضطهاد الاحتلال وعنفه وبطشه، وسوف تقوم النساء والمؤسسات النسوية والمنظمات الأهلية بالمطالبة، بقوة، بالالتزام بتنفيذه حتى يتم ضمان السلم الاجتماعي والسياسي للنساء.

وفي نهاية التقرير تم طرح مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تعتبر مهمة في ضرورة ترجمتها لآليات عمل تضمن تغيير الواقع للأفضل، فالتغيير يخدم مصالح وحاجات النساء بالدرجة الأولى.

## **هدف التقرير:**

يهدف هذا التقرير إلى:

1. تقديم تحليل حول الوضع العام للمرأة في مدينة الخليل من ناحية ديمغرافية، اجتماعية، صحية، تعليمية، سياسية، وحجم مشاركتها في القوى العاملة، وما هي المؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية.
2. توفير مرجعية للمعلومات الدقيقة حول فجوات النوع الاجتماعي.
3. مساعدة المؤسسات وصناع القرار في عملية التخطيط للبرامج والنشاطات بناء على المعلومات العلمية حول وضع النساء في المحافظة من خلال تشخيص الواقع ورصده للوصول للاستنتاجات والخروج بالتوصيات المحددة من خلال الباحثة.
4. معرفة عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف وأنواعه، وما هي الطرق والأساليب التي تبتدعها المرأة في مواجهة العنف.
5. إبراز حجم تأثير الاحتلال الإسرائيلي على النساء ومدى تأثير ذلك على معدل وصولها للمؤسسات.
6. معرفة عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات القانونية، الصحية، النفسية والاجتماعية للمرأة في مدينة الخليل.

## **أسئلة التقرير:**

يحاول هذا التقرير الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي الظروف الديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة التي تعيشها المرأة في مدينة الخليل.
2. ما هي أهم المداخل المهنية التي يمكن للمؤسسات أن تستخدمها في سبيل تحسين واقع المرأة في مدينة الخليل.

## **منهجية التقرير:**

بما أن وضع المرأة في مدينة الخليل يفتقر إلى المعلومات والإحصائيات ولا توجد دراسات سابقة، ومن أجل التعمق والحصول على المعلومات الدقيقة اعتمدت الباحثة الوسائل التالية:

1. مجموعات النقاش المركزة مع النساء "طالبات، ربات منازل، عاملات، طاقم طبي".
2. المقابلات الفردية مع "النساء، الرجال وصناع القرار".
3. الملاحظة اليومية.
4. التقارير الخاصة بالمؤسسات الإحصائية، الحكومية وغير الحكومية.
5. مراجعة الأدبيات.
6. زيارة المؤسسات التي لها علاقة بمضامين البحث.

# واقع المرأة الديمغرافي في محافظة الخليل

## الوضع الديمغرافي للنساء في محافظة الخليل

عند الحديث عن المرأة، فإنه يعني تاريخاً وحضارةً، أمةً ووطناً، وعند إبراز مكان تواجدتها ووضعها وظروفها، فهذا يعني أننا نستطيع أن نعرف مدى تطور المجتمعات وبُناها الاجتماعي والثقافي. إن المرأة والرجل هما الركن الأساسي في بناء الأسرة والمجتمع بشكل عام، وأي خلل أو فجوة في العلاقة بينهما فهذا يعني أنه سوف ينشأ عنها خلل في تركيبة المجتمع السليم وبُناه. إن الوضع الديمغرافي للنساء والرجال في مجتمع محافظة الخليل وفلسطين بشكل عام يُبرز أهم المؤشرات التي تتعلق بالمرأة والرجل من ناحية التوزيع السكاني والتركيب العمري والنوعي للسكان.

### واقع المرأة الديمغرافي في محافظة الخليل

بالرغم من المساحة الجغرافية الكبيرة التي تحتلها محافظة الخليل مقارنةً بمحافظات الضفة الأخرى، فإن المساحة الممنوحة لحرية المرأة في هذه المحافظة قليلة مقارنةً بالمساحة الممنوحة للمرأة في بقية المحافظات الأخرى، كونها تعاني من سيطرة النظام الذكوري والقيود الحديدية من العادات والتقاليد، الأمر الذي أدى إلى صعوبة وصولها إلى المشاركة ومواقع صنع القرار في النواحي الاجتماعية والتعليمية والصحية والسياسية. وتشير النتائج النهائية لعملية العد الفعلية إلى أن عدد السكان في المحافظة فعلاً 538,260 فرداً أي بنسبة 97.5% من مجموع السكان، ويتوزع عدد السكان في المحافظة حسب نوع التجمع بواقع 495,297 فرداً يقيمون في المناطق الحضرية، أي بنسبة 85.3% و64,842 فرداً في المناطق الريفية أي بنسبة 12% من مجمل السكان في المحافظة، و14,121 فرداً يقيمون في المخيمات بنسبة 2.6% من مجمل السكان في المحافظة (التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007).

### 1. التركيبة العمري للسكان

تشيرُ النتائجُ النهائيةُ إلى أن المجتمعَ الفلسطيني المقيم في محافظة الخليل ما زال فتياً، حيث بلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 سنة في المحافظة 240,732 فرداً يشكلون 44,7% من مجموع سكان المحافظة.

كما بلغ عددُ سكان المحافظة الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة 312,278 فرداً يشكلون 51.7% من مجمل سكان المحافظة، أما باقي السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر فقد بلغ عددهم 14,018 فرداً في المحافظة، بالإضافة إلى 1.0% من سكان المحافظة كانت أعمارهم غير مبيّنة (تقرير السكان، 2009).

ضمن هذا السياق، وبناء على ما ورد ذكره، يمكننا أن نؤكد أن النساء هن أيضاً فتيات، كون ان معدل النساء من مجمل السكان يساوي النصف، حسب ما ورد في نتائج التعداد العام للسكان والمنشآت لعام 1997.

### 2. التركيبة العمري والنوعي

بلغ مجموع عدد سكان محافظة الخليل عام 2007 (552164)، عدد الإناث (270594) وعدد الذكور (281570)، وعدد السكان المقدر منتصف العام 2008 في الأراضي الفلسطينية 3825512 نسمة، وأن 19,4% من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية يسكنون جنوب الضفة الغربية، منهم 14,7% في محافظة الخليل، وأن عدد التجمعات في الأراضي الفلسطينية 557 تجمعاً، منها 45 تجمعاً سكانياً في محافظة الخليل.



أما نسبة النساء إلى الرجال في العام 1995، فتشير إلى أن النساء في المجتمع الفلسطيني يعمرن أكثر من الرجال، إلا أن نسبتهم أقل من نسبة الرجال (96 امرأة لكل 100 رجل في الضفة الغربية و97 امرأة لكل 100 رجل) في قطاع غزة، وتتفاوت هذه النسبة بين محافظة وأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث إن أعلى النسب في لواء القدس (99.5% النساء والرجال 100%) وأقلها في لواء الخليل حيث تبلغ نسبة النساء 91.5% إلى 92% للرجال.

وحسب وجهة نظر جهاز الإحصاء يمكن إرجاع السبب في وجود هذه الاختلافات بين الجنسين، كتوقع البقاء على قيد الحياة ونسب المهاجرين ومعدلات الوفيات.

وبشكل عام، فإن نسبة النساء لكل 100 رجل في المجتمع الفلسطيني هي كما في معظم الدول النامية، حيث تقل هذه النسبة في هذه الدول عن 95، في حين أن هذه النسبة تزيد على 105 نساء لكل 100 رجل في معظم الدول المتقدمة، حيث تعمر النساء أكثر في هذه الدول.

أما في العام 1997 فإن نسبة النساء لكل 100 رجل أخذت في الارتفاع التدريجي، حيث أشارت النتائج الأولية للتعداد العام للمساكن والمنشآت في عام 1997 بأن نسبة النساء لكل 100 رجل حسب المحافظة في الخليل 95.2% إلى 95.5% للرجال، أما في العام 2007 فقد بلغت نسبة الجنس 104.1 ذكور لكل مائة أنثى (التعداد العام للسكان والمنشآت، 2007).

### 3. الخصائص الأساسية للزواج

أظهرت النتائج أن عدد السكان 12 سنة فأكثر من المتزوجين في محافظة الخليل 174,280 فرداً يشكلون نسبة 51.6% من مجمل السكان 12 سنة فأكثر في المحافظة، وحسب الجنس بلغ عدد المتزوجين من الذكور 85,437 فرداً يشكلون ما نسبته 49.6% وعدد المتزوجات من الإناث 88,843 فرداً يشكلون ما نسبته 53.7%، بينما بلغ عدد المطلقين في المحافظة 1,427 فرداً يشكلون نسبة 0.4% من مجمل السكان الذين أعمارهم 12 سنة فأكثر في المحافظة (المصدر السابق).

### 4. العمر عند الزواج الأول

إن العمر الوسيط عند الزواج الأول لدى النساء أصغر من الرجال، حيث يبلغ العمر الوسيط للنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة 18 سنة وللذكور 23 سنة، في حين العمر الوسيط لزوج الذكور في الضفة الغربية أعلى مما هو عليه في قطاع غزة، أما في مختلف محافظات الضفة فنجد في محافظة الخليل 18 للنساء و22 للرجال، وبمقارنة وضع المحافظة مع بقية محافظات الضفة نجد أن العمر الوسيط للزواج للنساء مساو لنفس العمر في بقية مدن الضفة ما عدا طولكرم وجنين، حيث يبلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول 19.5 أما الرجال فنجد أن العمر الوسيط للزواج الأول في المحافظة 22 وهو أقل عمر مقارنة مع العمر الوسيط للزواج عند الرجال، حيث يبلغ في مدن الضفة 24,0 (جنين، طولكرم وقلقيلية، نابلس، رام الله، القدس) أما معدل الزواج العام فقد أشارت نتائج جهاز الإحصاء الفلسطيني أن معدل الزواج العام عام 2008 في الأراضي الفلسطينية 8.8 حالات زواج لكل 1000 من السكان، في حين سجلت محافظة الخليل 8.8 حالات زواج لكل 1000 من السكان (جهاز الإحصاء، 1998).

إن ذلك يعني أن العمر الوسيط لدى الإناث في الخليل مساو لمحافظة الضفة، ولكن العمر الوسيط الأقل لدى الذكور يوشر إلى أن المجتمع في محافظة الخليل ما زال ضمن منظومة عشائرية قبلية تعتمد على التزويج المبكر للشباب في هذه المحافظة. إن وجود هذه الظاهرة في المحافظة يقود إلى مشكلات أسرية نظراً إلى غياب درجات النضج لدى الذكور الذين يتزوجون في وقت مبكر.

## 5. الخصوبة

أما بالنسبة للخصوبة، فقد أشارت نتائج جهاز الإحصاء لعام 1995 أن نسبة الخصوبة 40% في محافظة القدس و49% في محافظة الخليل، في حين تصل إلى 51% في شمال قطاع غزة مقارنةً مع باقي ألوية الضفة، وكذلك فإن هذه النسبة في المجتمع الفلسطيني أعلى مما هي عليه في الدول النامية بشكل عام، وبصورة تفصيلية أكثر بلغ معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية عام 2007 6.4 مولود لكل امرأة في الأراضي الفلسطينية و4.2 مولود في جنوب الضفة الغربية و4.8 مولود في محافظة الخليل. وبذلك يكون متوسط حجم الأسرة الفلسطينية عام 2007 5.8 فرد في الأراضي الفلسطينية و5.5 فرد في الضفة الغربية و6.1 فرد في محافظة الخليل، أما في عام 1997، فبلغ متوسط حجم الأسرة في محافظة الخليل 6.5 (الإحصاء المركزية الفلسطينية، 2007، 1997).

تُظهر هذه النسب خصوصية محافظة الخليل من حيث زيادة الخصوبة في هذه المحافظة، إذ تحتل هذه المحافظة أعلى نسب الخصوبة في الضفة الغربية، وهذا يدل على بعض قضايا النوع الاجتماعي المتعلقة بالإنجاب في هذه المحافظة، خاصة الدور الانجابي، حيث يشير ذلك على أن قدرة المرأة على اتخاذ القرار في قضايا الإنجاب ما زالت لا تملكها، فهي لا تسيطر على جسدها من حيث أخذ قرار في استخدام وسيلة منع الحمل، فقرار الإنجاب هو قرار جماعي عشائري وليس فردياً، خاصة إذا تمثل ذلك في تزايد عدد أفراد الأسرة من الإناث، وبالتالي عليها أن تستمر في الحمل إلى أن يأتي الذكر.

## 6. حالة اللجوء

بلغ عدد اللاجئين في محافظة الخليل 96,118 لاجئاً أي بنسبة 17.9 من مجمل السكان الفلسطينيين في المحافظة موزعين بواقع 65,405 لاجئاً في المناطق الحضرية بنسبة 4.2% من مجمل السكان المقيمين في المناطق الحضرية و17,096 لاجئاً في الريف ويشكلون ما نسبته 26.4% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في المناطق الريفية و13,617 لاجئاً في المخيمات ويشكلون ما نسبته 96.5% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في المخيمات في المحافظة. نلاحظ من خلال السياق الذي ورد ذكره أنه لا يوجد في وصف حالة اللجوء تصنيفاً على أساس النوع الاجتماعي حتى تتبين لنا نسبة النساء من الرجال في حالة اللجوء الذي تعرض له الشعب الفلسطيني.

## 7. الخصائص الأساسية للتعليم

بلغ عدد السكان الفلسطينيين (5 سنوات فأكثر) المقيمين في محافظة الخليل والملتحقين بالتعليم 198.749 فرداً، وهذا يشكل ما نسبته 44.6 من مجمل السكان الفلسطينيين (5 سنوات فأكثر) في المحافظة، موزعين بواقع 99.463 ذكراً يشكلون ما نسبته 43.8% من مجمل الذكور الفلسطينيين (5 سنوات فأكثر)، و99.286 أنثى يشكلن ما نسبته 45.5% من إجمالي الفلسطينيين (5 سنوات فأكثر).

وحول انتشار الأمية في المحافظة، فقد أشارت النتائج إلى أن عدد الأميين من بين السكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) بلغ 24.304 فرداً، وهذا يشكل ما نسبته 8.3% من مجمل السكان الفلسطينيين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في المحافظة، حيث تنتشر الأمية بين الإناث أكثر منها بين الذكور، إذ بلغ عدد الذكور الأميين 6.934 فرداً يشكلون ما نسبته 4.7% من مجمل الذكور الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) في المحافظة، و17.370 فلسطينية أمية يشكلن ما نسبته 12.1% من مجمل الإناث الفلسطينيين (15 سنة فأكثر). وكانت أعلى نسبة للأمية حسب نوع التجمع في المناطق الريفية 13.2% تليها للأفراد في الحضر 7.7% وأدناها للأفراد المقيمين في المخيمات 6.3%.

ومقارنة مع تعداد عام 1997 حول انتشار الأمية في محافظة الخليل والذي يوضح تراجع نسب الأمية بشكل واضح لعام 2007، حيث انخفضت نسبة الأمية للفلسطينيين من 16.2% من إجمالي السكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) عام 1997 لتصبح 8.3% عام 2007، بينما في تعداد 1997 بلغت نسبة الذكور الأميين 10.0% و 22.6% للإناث الأميات، أما توزيعها حسب نوع التجمع فكانت 14.8% في الحضر، و 19.7% في المناطق الريفية، و 12.5% في المخيمات.

كما بلغ عدد السكان الفلسطينيين في محافظة الخليل الحاصلين على مؤهلات دبلوم متوسط فأعلى 34.962 فرداً، وهذا يشكل ما نسبته 9.5% من مجمل السكان الفلسطينيين في العمر 10 سنوات فأكثر في المحافظة. وقد احتل تخصص العلوم الإنسانية المرتبة الأولى بين التخصصات، فشكّلت نسبة الخريجين فيها 17.5% بين التخصصات للفلسطينيين الحاصلين على مؤهلات دبلوم متوسط فأعلى، يليها تخصص الأعمال التجارية والإدارية بنسبة 15.3% من الخريجين.

ومقارنة مع تعداد عام 1997 فقد احتل التخصصان العلوم الإنسانية والعلوم التجارية والإدارية المرتبة الأولى، حيث أظهرت النتائج أن نسب الخريجين دبلوم متوسط فأعلى في تخصص العلوم الإنسانية حوالي 23.4%، ونسبة الخريجين في تخصص الأعمال التجارية والإدارية 12.7% من الفلسطينيين الحاصلين على مؤهلات دبلوم متوسط فأعلى.

#### 8. الخصائص الأساسية للعمل

بلغ عدد الفلسطينيين الناشطين اقتصادياً في محافظة الخليل بين الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) 115.976 فرداً، وهذا يشكل ما نسبته 31.6% من مجمل السكان 10 سنوات فأكثر في المحافظة، موزعين بواقع 102.731 ذكراً ويشكلون ما نسبته 54.8% من مجموع الفلسطينيين الذكور (10 سنوات فأكثر) و 13.245 أنثى بنسبة 7.4% من مجموع الإناث (10 سنوات فأكثر).

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في المحافظة العاطلين عن العمل والذين يبلغون من العمر 10 سنوات فأكثر 18.859 فرداً يشكلون 16.3%، وبلغت نسبة البطالة حسب نوع التجمع في الريف بين الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) 21.7%، تلتها مناطق المخيمات بنسبة 18.2% ثم الحضر بنسبة 15.5%.

#### 9. الخصائص الأساسية للإعاقة/الصعوبة

تشير النتائج النهائية للتعداد إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في محافظة الخليل الذين لديهم صعوبة واحدة على الأقل 24.329 فرداً بنسبة 4.5% من مجمل السكان الفلسطينيين في المحافظة، وقد توزع الأفراد الذين لديهم صعوبة حسب نوع الصعوبة، بواقع 12.913 فرداً يعانون من صعوبة في النظر ويشكلون ما نسبته 2.4% من إجمالي السكان الفلسطينيين في المحافظة، و 6.359 فرداً يعانون من صعوبة في السمع ويشكلون ما نسبته 1.2% من إجمالي السكان الفلسطينيين في المحافظة، و 8.472 فرداً يعانون من صعوبة في الحركة ويشكلون ما نسبته 1.6% من إجمال السكان الفلسطينيين في المحافظة، و 3.641 فرداً يعانون من صعوبة في الفهم والإدراك ويشكلون ما نسبته 0.7% من إجمالي السكان الفلسطينيين في المحافظة، و 3.762 فرداً يعانون من صعوبة في التواصل ويشكلون ما نسبته 0.7% من إجمال السكان الفلسطينيين في المحافظة. في هذا الجزء لا يوجد تصنيف على أساس الجنس لنعرف من خلاله كم نسبة الإعاقة عند النساء.

## 10. النتائج النهائية لعدد الأسر

من خلال النتائج النهائية لعدد السكان تبين أن عدد الأسر الخاصة التي تم عدّها فعلاً في محافظة الخليل هو 87.645 أسرة، ومن هنا فقد بلغ متوسط حجم الأسرة في المحافظة 6.1 فرداً، كما بلغ عدد الأسر النووية الفلسطينية في المحافظة 73.175 أسرة تشكل ما نسبته 83.5% من مجموع الأسر الفلسطينية الخاصة (تقرير السكان، 2009).

## التحليل من وجهة نظر النوع الاجتماعي

إن المعطيات التي ذُكرت تشير إلى وجود تمييز واضح باتجاه المرأة في محافظة الخليل على الرغم من تحسن بعض الجوانب، إلا أنها تشير بالمجمل وبمقارنة مع مدن فلسطين إلى أن الخليل تحتل أعلى النسب في الاحصائيات التي ورد ذكرها سابقاً، وهذا يشير إلى سيطرة النظم الاجتماعية البالية الآتية أصولها من النظام البطريركي المسيطر، وعدم وجود "التنوع" والاختلاف في مجتمع محافظة الخليل الذي يُثري المنطقة ويدفعها باتجاه تبادل الثقافات والتقدم والتطور، خاصة على مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي. وفي مراجعة للفروق التي برزت ووفقاً للنوع الاجتماعي، فإن نسبة امرأة لكل رجل عام 1997 تعود إلى توفير الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية والقانونية، والتي بدورها أدت إلى رفع مستوى الوعي للمرأة في محافظة الخليل من قبل المنظمات الأهلية، إذ لعبت دوراً كبيراً في جعل المرأة ترفع من مستوى اهتمامها لنفسها، وتطالب بحقوقها، وذلك من خلال برامج التدريب وورش العمل المكثفة التي نفذت في عام 2007. وأشارت نتائج التعداد العام للسكان والمنشآت إلى تراجع في معدل نسبة النساء إلى الرجال، وقد يعزى ذلك إلى وجود مناطق مهمشة في مدينة الخليل، خاصة البدوية منها والقرى الصغيرة جداً، وفي هذه المناطق يوجد نقص كبير في الخدمات من كافة الجوانب الصحية والاجتماعية والتعليمية، وبالتالي يسعى الأهالي في حالة إصابة الرجل بمكروه إلى السفر إلى المناطق المتوفرة فيها الخدمات أو الاستفادة من الجوانب الأخرى لإنقاذه أو مساعدته. أما النساء، فليس هناك مشكلة في حالة إصابتهن، خاصة إذا كانت صحية، وبالتالي يكون معدل الوفيات من النساء أكثر من الرجال نظراً لعدم توفر الخدمات وعدم المحاولة أو السعي من قبل الأهالي في الحصول على بديل لمساعدة النساء.

أما تراجع معدل ارتفاع الخصوبة العالي عن السنوات السابقة، فإنه يعود إلى انتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة واهتمام المرأة بالتعليم والعمل، حيث ونظراً للظروف السياسية والاقتصادية وما فرضه الجدار من تحديات، عملت وزارة الصحة وجمعية تنظيم الأسرة والإغاثة الطبية على توسيع خدماتهم ومناطق انتشارهم، حيث تبنت وزارة الصحة والإغاثة الطبية إستراتيجية الوصول إلى النساء من خلال العيادات التي أوجدتها في القرى المختلفة، مما أدى إلى وصول النساء من المناطق المهمشة إلى تلك العيادات والاستفادة من الخدمات، وبالرغم من ذلك تحتل الخليل أعلى النسب من بين محافظات الضفة الغربية في الخصوبة المرتفعة.

فيما يتعلق باختلاف النسب عند الزواج الأول، فذلك يعود الى طبيعة المجتمع وخاصة في المحافظة، حيث يُعتبر تجاوز سن الزواج عن عمر الـ22 يُفقد الفتاة خياراتٍ جيدةً للزواج، وهذا ليس على مستوى المدينة فقط، وإنما أيضاً في القرى المختلفة، مثل دير سامت جنوب دورا ويطا، حيث إن الفتيات في تلك القرى تواجه تحدياتٍ صعبةً، فإذا تجاوزت السنَّ المقبولَ اجتماعياً للزواج فإنها تُعتبر قد فقدت فرصتها في الزواج من شاب أعزب، وبالتالي تنتظر إنساناً مر بتجربة سابقة أو شخصاً كبير السن.

أما بالنسبة لصغر العمر الوسيط للزواج الأول عند الرجال ألا وهو 22 فيعود السببُ في ذلك إلى طبيعة الحياة التجارية والاقتصادية التي تسيطر على ثقافة محافظة الخليل، إن نمط التنشئة الاجتماعية التي يتربى عليها الفتى والفتاة منذ الصغر وخاصة الفتى، هو إخراجه من الحيز الخاص الى الحيز العام، ألا وهو مجال السوق، وهذا يتيح للشباب فرصة توفير مال منذ الصغر وتعلم الصناعة والتجارة، ناهيك عن وجود نمط عام وخاصة موجودة في المدينة، من حيث مساعدة الشاب عندما يتزوج، أما الفتاة فيتم تهيئتها وتربيتها على أساس ثقافة الزواج، وبالتالي خوف أهلها عليها من تجاوز سن الزواج حسب النظام الحديدي المفروض من قبل ثقافة هذا المجتمع تدفع بالفتاة الى تلبية رغبات أهلها وتفضيل الزواج على التعليم الجامعي والعمل، نظراً لإبقاء السيطرة عليها والسماح لها بأن تتحرك ضمن المجال الخاص وليس المجال العام.

# الواقع الاجتماعي للمرأة في محافظة الخليل

## الوضع الاجتماعي للنساء في محافظة الخليل

في هذا الجزء من التقرير سوف يتم تناول وضع المرأة الاجتماعي في المحافظة بشكل عام، والعنف بأنواعه (الاجتماعي، النفسي، الجسدي، الجنسي، الثقافي والاقتصادي) الموجه ضد النساء، والمؤسسات التي تقدم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للمرأة المعنفة، وما هي الإستراتيجيات الظاهرة والمخفية التي تستخدمها المرأة في محافظة الخليل في مواجهتها للعنف.

فعلى مستوى الوضع الاجتماعي، تعاني المنظمات الأهلية والدولية والأطر النسوية، بشكل عام، من تدني نسبة مشاركة النساء في المدينة عنها في القرى، حيث إن ما طرحه المؤسسات من برامج اجتماعية ونفسية وتعليمية وثقافية، تستفيد منها المرأة في القرى بصورة أكثر من المرأة في المدينة، وهذا يعزى حسب وجهة نظر الباحثة إلى وجود التجارة والصناعة في المدينة كنظام قائم ومتجذر، فالرجل ضمن هذا النظام يملك المال أي السيطرة على الموارد والمصادر، وبذلك يكون قادراً على توفير مطالب واحتياجات الزوجة والأسرة بشكل عام، وبالتالي يكون تأثير ذلك على المرأة سلبياً من عدة جوانب نفسية "ذاتية" واجتماعية، حيث يدفعه ذلك الى الطلب منها البقاء في المنزل والعمل كربة منزل فقط، ويحصر دورها وفكرها واهتماماتها ضمن إطار المنزل وشؤون عائلته، فيؤثر ذلك على مستوى ثقتها بنفسها، ووعيها وحضورها، وخطابها واهتماماتها، فتركز على مناسبات اجتماعية عامة وأمور أخرى لا تقودها الى رفع مكانتها الى المستوى المطلوب ومشاركتها مشاركة فاعلة في عملية التنمية.

في المقابل، نجد نساء القرية أكثر فاعلية وتستفيد من جميع الجوانب، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد يعزى ذلك، حسب وجهة نظر الباحثة، الى وجود الأرض وارتباط المرأة الريفية بها وتدني المستوى الاقتصادي بصورة أقل من المدينة، حيث إن المجتمع الريفي والمرأة بشكل خاص لا توجد أمامها خيارات سوى الأرض أو التعليم.

إن ما يحدث في مدينة الخليل شيء لافت للنظر، إذ توجد سيطرة ذكورية في المدينة من قبل الذكور على النساء، وهذا يظهر في الحرية الشخصية لها والتدخل في خصوصياتها، خاصة في الجامعات المختلفة في محافظة الخليل، كما أنه لا يتم منحها الشخصية المستقلة، ومنحها الثقة الكاملة، واحترامها واحترام حقوقها في التعليم والعمل والعدالة في جميع الحقوق، وإعطائها فرصة للخروج من دائرة الدور التقليدي المرسوم لها، والسماح لها بالمشاركة في البرامج النسوية وقضايا النوع الاجتماعي، بالرغم من أن الرجال في المدينة من أكثر الرجال الذين يسافرون وينقلون إلى بلاد مختلفة بحكم مهنتي التجارة والصناعة الطاغيتين على خصائص المحافظة، إلا أنه كرجل يبقى فكره محدوداً باتجاه المرأة ونظرته لدورها، وهذا ما أكدته ناشطة في العمل النسوي الاجتماعي.

إن طبيعة النمط العام والثقافة الموجودة تحد من تحرك المرأة وتبقيها ضمن النمط والصورة التقليدية لها، والمنفعات اللواتي يتوجهن إلى المركز غالبيتهم من نساء القرية!

<sup>1</sup> (الجبعة، أمل)، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، مقابلة، 2009/12/10

## مفهوم العنف ضد المرأة

إن المجتمع الفلسطيني وخاصة محافظة الخليل مثل بقية المجتمعات تعاني من ضغوطات ومشاكل اجتماعية واقتصادية وثقافية، بالإضافة الى تأثير الاحتلال الإسرائيلي، والرجل والمرأة يقعون تحت دائرة تأثير هذه الظروف، إن هذه الدائرة من العنف تؤثر بشكل مباشر على المرأة بحكم وجود علاقات القوى. وبالرغم من مركزها الهام في تكوين الأسرة ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية، إلا أن المرأة تعاني من العنف على المستوى السياسي والمستوى الاجتماعي داخل الأسرة النووية والممتدة والمجتمع بشكل عام، حيث يجري العنف المسلط على المرأة في إطار علاقات أسرية عاطفية، ويمارس من قبل الزوج وغيره، الأمر الذي يجعل الكثير من الاعتداءات والممارسات اللإنسانية ضد تعترض المرأة غير معترف بها. ويتخذ العنف ضد المرأة بشكل عام أشكالاً مختلفة، منها (الجسدي، والجنسي، والنفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي) ويمارس ضد الفتيات غير المتزوجات أيضاً، وضد القيادات النسويات والمرأة بشكل عام على اختلاف الطبقات والأعراق والمستويات الاجتماعية والاقتصادية. ففي خصوصية محافظة الخليل، تعاني المرأة التي تحتل موقعاً اجتماعياً ما بين المؤسسات الأهلية وخاصة مؤسسات المرأة ولها نشاط اجتماعي كبير، من العنف الثقافي المتمثل في نظرة المجتمع لها ولدورها، كما أشارت العاملة النسوية<sup>2</sup> (أبو عواد، 2010):

مرّة في عمل ميداني، أردت ان أنقذ النساء بحقوقهن من ناحية صحية، في قرى الخليل، قابلني رئيس البلدية ورفض أن أعطي المحاضرة للنساء، وقال لي انه إنتو بتقدمو أفكار بتشوّه عقل النسوان، وفي موقف آخر مع "شفيير" تاكسي، كان بده يستغل من ناحية زيادة عدد ركاب السيارة، وحكيت إنه ما بطلع زيادة، وتطاول علي وحكالي إنتي بتحطي راسك في راس الشفيرة.

إن المرأة القوية ولها حراك اجتماعي واسع في محافظة الخليل، تعاني كما أشارت الكاتبة "اليوم في باكستان وجنوب آسيا ككل، نحن نواجه التحدي المزدوج، لمواجهة كل من الثقافة الأبوية التقليدية التي تحرم المرأة حقوقها وتهاجمها، والثقافة الأبوية الجديدة المتمثلة في عبااءات دينية أو أشكال أخرى من سياسات الهوية، كما يستخدمون كل الوسائل الممكنة لقبول جميع أشكال العنف وتبريره باسم الدين (shaheed, 1994). إن طبيعة النظام الموجود في محافظة الخليل، يفترض مسبقاً وجود دور تقليدي للنساء، وأي امرأة تخرج من هذا السياق العام تهاجم ويتم التدخل فيها ونقدّها أداءً وفكراً وشكلاً، ويصل الأمر أيضاً إلى علاقاتها الأسرية. قبل الخوض في التحليل لظاهرة العنف وضمن السياق نفسه، لا بد من توضيح المفهوم الشامل للعنف ضد المرأة وأنواعه التي تم ذكرها في السابق:

## العنف ضد المرأة:

يعرّف العنف حسب الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، والذي وقّعه الأمم المتحدة سنة 1993 بأنه "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يُحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناةً جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراح مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (الإعلان العالمي، 1999).

أما الأنواع الستة من العنف الموجهة ضد المرأة بشكل عام والمرأة الفلسطينية على الوجه الخاص فهي:

**العنف الاجتماعي:** يتمثل في فرض الحصار الاجتماعي على المرأة والحد من انخراطها في المجتمع وعدم السماح لها باتخاذ القرارات، وعدم الاستماع إليها أمام الآخرين.. الخ. والمشاركة والعمل في الأنشطة الثقافية الأخرى، ما يشعرها بعدم تقديرها لذاتها (الحكواتي، 2004).

<sup>2</sup> (أبو عواد، فاطمة)، جمعية تنظيم وحماية الاسرة الفلسطينية مقابلة، 2010/2/9



**العنف الجسدي:** يعبر عنه بالمهاجمة الجسدية من الشخص العنيف تجاه أي شخص آخر، ويتضمن هذا الشكل من العنف باللكمات والصفعات الخفيفة، أو شد الشعر، أو لّي الذراع، أو القرص أو العض، أو محاولة الخنق، أو الضرب أو الحرق بأدوات حادة أو غير حادة مثل كرسي، قنينة، حذاء، سكين، جنزير، حبل، ما يسبب أضراراً جسدية تكون بالغة أحياناً، وتؤدي هذه الأشكال من العنف إلى جروح، أو كسور في مختلف أنحاء الجسم أو فقدان الوعي، أو فقدان إحدى الحواس أو النزيف الداخلي أو الصلع، وفي بعض الحالات قد يؤدي العنف إلى وفاة الضحية. (The nasw domestic violence committee, 1991).

**العنف النفسي:** يأخذ أسلوب تخويف المرأة عن طريق النظرات، أو القيام بتصرفات وحركات معينة كالصرخ، أو تخريب ممتلكاتها وأثاث المنزل، كما يتضمن الإساءة العاطفية وجعلها تشعر بعدم الرضا والاستياء من نفسها، ووصفها ومناداتها بألقاب سيئة، وإهانتها وإشعارها بأنها مذنبية، وعدم احترام مشاعرها عندما تكون متضايقية، وتجاهل وجودها وإلقاء اللوم عليها، واستغلال الأطفال للضغط عليها لتلبية رغبات الرجل، وتهديد زوجته بحرمانه من أطفالها (جمعية تنظيم الأسرة، 2006).

**العنف الجنسي:** هو أن يقوم الرجال بالسيطرة على النساء من خلال فرض ممارسة الجنس معهن وبأشكال مختلفة ورغم إرادتهن وباستخدام القوة، وقد يأخذ أيضاً إجبارها على مشاهدة الأفلام الزرقاء والعمل في مجال الزنا، كما يشمل الاعتداء الجنسي الذي تتعرض له المرأة بأشكاله المختلفة التحرش الجنسي والاعتصاب وسفاح القربى (المصدر السابق).

**العنف الاقتصادي:** هو منع المرأة من العمل، أو إجبارها على العمل، أو إجبارها على ترك العمل، والسيطرة على أملاكها وحققها بالإرث، والسيطرة على نقودها، التي تتصرف بمشيتها، وإخفاء نقود عنها، وعدم مشاركتها بأعمال ومشاريع الأسرة (المصري، 2000).

**العنف الثقافي:** أي جانب من جوانب الثقافة التي يمكن أن تُستخدم لإضفاء الشرعية على العنف في شكله المباشر أو الهيكلية، أي العنف الرمزي الموجود في صلب الثقافة التي لا تقتل أو تشوه مثل العنف المباشر، فهو عنف في صلب الهيكلية، ومع ذلك فإنه يُستخدم لإضفاء الشرعية على أحدهما أو كليهما من قبل المجتمع على الأفراد والمجموعات (Galtung, 1990).

ففي دراسة ميدانية حول أشكال العنف الممارس ضد المرأة في فلسطين رتب (الجندي، 2005) أشكال العنف الممارس ضد النساء، وفقاً لدرجة وقوعه على النساء في فلسطين، والجدول التالي يصف ترتيب هذه الأشكال حسب أهميتها:

الجدول التالي يبين النسب المئوية لكل شكل من أشكال العنف الممارس ضد المرأة في فلسطين (الجندي 2005)

## جدول رقم (1)

النسبة المئوية	أشكال اضطهاد المرأة
0.76	الضرب الجسدي
0.66	الإساءة الكلامية
0.60	عدم الحصول على حقها في التعليم
0.57	عدم الحصول على حقها في الرعاية الصحية
0.57	عدم الحصول على حقوقها المالية (كال ميراث مثلاً)
0.40	التبعية للزوج
0.30	الطلاق التعسفي

دلت النتائج على أن الضرب الجسدي قد احتل المرتبة الأولى، وجاءت الإساءة الكلامية في المرتبة الثانية، فيما احتلت قضية التبعية للزوج والطلاق التعسفي المرتبتين الأخيرتين كما يراها المستجيبون المشمولون في تلك الدراسة.

أمّا الغنيمي (2006) فقد عُنيّت بدراسة أسباب الطلاق في فلسطين، إذ أخذت مجموعاتٍ بؤرية من النساء المطلقات، وتم تحليل الاستجابات المتعلقة بأسباب الطلاق، وخلصت الدراسة إلى أن الطلاق يأتي مصاحباً للتدهور الكائن في المجتمع الفلسطيني على جميع الأصعدة، إذ ينعكس الواقع المتردي على الأسرة، وبالتالي زيادة المشكلات الأسرية وانهيار الأسرة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن للعادات الاجتماعية السائدة دوراً في وقوع الطلاق، إذ إنّ كثيراً من حالات الطلاق ارتبطت بفرض الزوج أو الزوجة من قبل الأسرة، كما أظهرت الدراسة دور الزواج المبكر على الطلاق، وسوء الوضع الاقتصادي، وعدم قدرة الأزواج على التكيف نتيجة ثقافة الفصل بين الجنسين، وتأثير التدخل العائلي في حياة الأزواج، وعدم الاستقلال في السكن.

أما واقع المرأة المعنفة في المحافظة فإشار (جوابرة، 2010) في شرطة محافظة الخليل:

وحدة حماية الأسرة استقبلت منذ بداية السنة 80 قضية، 40 قضية محولة من المنظمات الاهلية والحكومية و60 حالة طوعية أي أن المرأة حضرت من نفسها الى الشرطة، اكثر القضايا التي تأتي الينا سفاح قربي واعتداء جسدي، وأعلى نسب الانتحار في الخليل، من سنة 2009 وحتى هذه اللحظة توجد نسبة كبيرة هروب من المنزل ووصل عدد الحالات الى 210 على مستوى الوطن، 55% منها من الخليل وسبب الهروب في 40% منها يرجع الى التحرش الجنسي داخل الأسرة.

وعلى الرغم من هذه الأشكال المختلفة من العنف الذي تتعرض له، إلا أن المرأة تُظهر بصورة أو بأخرى أشكالاً مختلفة، "استراتيجيات" لمقاومة العنف الممارس ضدها.

وهذا ما دفع الباحثة الى طرح السؤال التالي: وهو على الرغم من تقشي ظاهرة العنف في المحافظة ضد المرأة إلا أنها وحتى هذه الفترة من الزمان ما زالت تواجه وتستمر في العيش ضمن إطار العائلة، فما هي الاستراتيجيات التي تخلقها المرأة في محافظة الخليل لمواجهة العنف؟، وقد أشارت إليها الباحثة بالاستراتيجيات كوئها تعبر عن المدى الطويل أي الفترة الزمنية المستمرة في مواجهة العنف.

حيث عبرت سيدة معنفة:

(إنني أواجه العنف الجسدي والنفسي، وقد عانيت بشدة من ضعف شخصية زوجي أمام أهله، حقيقة انا أكره كل الرجال فهم يدمرون الشخصية)4.

<sup>3</sup> (جوابرة، عطا)، مسؤول وحدة حماية الأسرة- شرطة الخليل، مقابلة، 2010/9.

<sup>4</sup> (ج،ج) مقابلة مع سيدة معنفة، 2009/12/1.

إن ما طرحته السيدة من مشاعر يشير إلى وجود ضغط كبير، الأمر الذي يدفعنا إلى البحث عن الوسائل والطرق لمواجهة تلك الأشكال من العنف، فعلى ضوء المراجعة المنظمة للأدبيات، وُجد أن الكثير من الدراسات على المستوى الدولي والعربي والفلسطيني ركزت على الأسباب الجذرية وأبعاد العنف، بينما ركزت دراسات أخرى على الآثار النفسية والاجتماعية التي تحصل للنساء من جراء العنف، ولكن في هذا التقرير سوف يتم تناول جانب لم تتناوله أو تركز عليه الدراسات السابقة، ألا وهو كيفية مواجهة العنف من قبل النساء المعنفات.

### الاستراتيجيات الظاهرة والمخفية التي تستخدمها المرأة في مواجهتها للعنف الموجهة ضدها

لا بد من عرض لأهم النسويات اللواتي تناولن الإستراتيجيات التي تتبناها المرأة في مواجهتها للعنف، مع العلم أنه لا توجد تعريفات مباشرة حول الطرق والأساليب، ولكن سوف يتم توضيح أهم الطرق التي تستخدمها النساء في مواجهتهن للعنف، كونه يوجد أكثر من كاتبة نسوية تلقي الضوء على إستراتيجيات المواجهة. ومن الكاتبات النسويات اللواتي تحدثن عن الموضوع (نائلة كبير) وغيرها، حيث أشرن في الأدبيات المختلفة إلى الإستراتيجيات التي تستخدمها المرأة في إطار الأسرة، وكان تعريفهن وتحليلهن الأقرب لمواجهة أشكال العنف الاقتصادي والجسدي والاجتماعي، الذي يمارس ضد النساء. أشارت (نائلة كبير) إلى قدرة النساء على اللجوء إلى إستراتيجيات مخفية، مثل الإقراض والتوفير والاستقراض بالسر، وكذلك يتفاوضن بطرق غير ظاهرة ومباشرة على المعاني الأيديولوجية لحاجات الأمومة، وبهذا يقاومن سلطة الرجال.

كما فحص (امارتيا سن) ممارسة النساء لتأمين أفضل نتيجة لهن من خلال التفاوض، فأشار إلى العلاقة بين استجابة محصلة التفاوض للرفاهية ووضع الانهيار Breakdown well-being response وقال عندما يواجه شخص "التهديد" أي أن أحداً يقوم بتهديد الطرف الثاني بإيذائها في حالة فشل التعاون سيقود ذلك الى وضع الانهيار خاصة عند المرأة، أما الرفاهية فإن تأثير رؤية الشخصية لمصالحها يؤثر على محصلة التفاوض، وعندما تكون هناك مساهمة من قبل أحد الأشخاص أكبر من مساهمة الآخر في الثراء الكلي، سيكون الحل في صالح هذا الشخص أكثر من غيره. (سن، 1983).

وفي توضيح آخر حول إستراتيجيات التعامل مع العنف، صنفت تحت "أولا ترك المعتدي" وذلك من خلال اتخاذ القرار في أن تتطلق، أو تعود إلى منزل نوبها، وأحياناً هجر أطفالها وتركهم مع الزوج. والاحتمال الثاني، تتحمل العنف والصبر عليه، حيث تختار النساء تحمل العنف حتى ولو ارتكبت الخطأ، فإنها يجب أن تبقى في المنزل وتنتظر الزوج وتفعل ما يطلبه أيا كان، فهم يضربوننا لأننا أخطأنا ويجب أن نطيع، وإذا أحببت المرأة زوجها، حتى إذا كان يعتدي عليها أو يسيء معاملتها، فلا بد لها أن تصبر على العنف وتتحملة، ويجب أن تكون النساء قويات لأنهن بالفعل تزوجن ولا يمكنهن العودة إلى منازل أهلن. والاحتمال الثالث، هو الدفاع عن النفس أو مقاومة العنف بدون ترك الرجل، ويأخذ أشكالاً متعددة، منها الجري والاختباء من المعتدي، إلى المقاومة الجسدية، والتدخل القضائي، أو طلب المساندة من الأبوبين أو الأقارب الآخرين، أو تعود إلى منزل أهلها وتخبر أمها عن سبب عودتها، وأحياناً تساعد الأم أو الأسرة، حيث يتحدثون إلى الرجل، وأحياناً يقسم بأنه لن يعود إلى مثل ذلك مرة أخرى (هالبرين وجلاننيس، 2002).

أما على المستوى الدولي، فأشارت دراسة إلى الإستراتيجيات التي تستخدمها النساء في اليابان وأمريكا، وتبين أن النساء في اليابان يستخدمن إستراتيجيات نشيطة في مواجهة العنف، منها ما يستهدف الوالدين لمناقشتهم وأخذ مقترحاتهم، ويطلبن المساعدة لمواجهة العنف الموجه ضدهن، بالإضافة إلى اللجوء، في حالة

عدم فاعلية الوالدين، إلى مستشار وطلب المعلومات لمساعدتهن بشكل عام، وأيضاً الاتصال بالشرطة، حتى لو أن ثقافة المجتمع لا تشجع ذلك، والتوجه إلى الإرشاد، والاستشارة المهنية، والاشتراك في المجموعات الداعمة من النساء المعنفات، اللواتي يتقاسمن التجربة.

أما النساء في أمريكا، فنجد أنهن يلجأن إلى إستراتيجيات مختلفة في مواجهتهن للعنف، منها اللجوء إلى نظام العدالة الجنائي، حيث تتوجه النساء المعنفات له عندما يواجهن أحداثاً معينة من العنف، والاتصال بالخط الدافئ، والتوجه إلى بيت الأمان (yoshihama, 2002).

### أما على المستوى العربي الذي لا يختلف كثيراً عن الواقع العالمي:

فقد ورد في دراسة عامة تناولت وضع النساء المعنفات في الأسر العربية، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن النساء يبتدعن مجموعة من الاستراتيجيات المختلفة لمواجهة العنف، منها أن 77% من النساء يلجأن إلى أصول العائلة والأسرة الممتدة لوقف العنف، حيث يتم العمل معها للبقاء في الأسرة كوحدة متماسكة والحفاظ على سمعة العائلة، بالإضافة إلى أن 84% من النساء العربيات لا يوصين بالخضوع السلبي للزوج العنيف، و15% أشرن إلى أنهن يتوجهن إلى الخدمات الاجتماعية، أو القرار للذهاب إلى الشرطة في حالة الأحداث الصعبة، و6% من النساء يطلبن الطلاق (Haj-yahia, 2000).

وعلى المستوى الفلسطيني الذي لا يختلف كثيراً عن واقع النساء في العالم الأجنبي والعربي، إلا بخصوصيته، نظراً لوجود الاحتلال، حيث لا يزال يعاني من وجود الاحتلال الإسرائيلي كأحد العوائق الأساسية التي تحول دون أي معالجة للأمور.

وفي دراسة يحيى الحاج (2003) التي عُنت بوجهة نظر العاملين الصحيين من خلال تجربتهم، في كيفية مواجهة العنف الجسدي الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات في الأسر الفلسطينية، وكان من أهم نتائج الدراسة أن ما بين نسبة 77-86 من المشاركين في البحث وافقوا على أن النساء عليهن أن لا يحتفظن بتلك المشكلة داخل أنفسهن، وعليهن أن يرفضن هذا الواقع حتى يتجاوزن المشكلة، وفي نسبة أخرى تتراوح ما بين 83-88 من العاملين أيدوا النساء المعنفات جسدياً عندما يطلبن المساعدة من قبل أقارب للعائلة مثل (العم، العمّة، الأجداد) حتى يعملن على وقف العنف الممارس ضدهن.

وما بين نسبة تتراوح 32-47 وافقوا وأيدوا النساء اللواتي يطلبن المساعدة خارج نطاق العائلة، مثل (القيادات السياسية والدينية) أو إلى المؤسسات الفلسطينية التي تقدم خدماتٍ خيرية وإنسانية وتتعامل مع النساء اللواتي يواجهن العنف الجسدي وأشكالاً أخرى من العنف، حتى يقدموا لهن الدعم وتقوية الشخصية (Haj-yahia, 2003).

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول وجهة نظر العاملين الصحيين الفلسطينيين في تجربتهم في المستشفيات مع النساء المعنفات. أما الأمر الملفت في نتائج هذه الدراسة، فهو أن أعلى نسبة والتي تتراوح ما بين 83-88 من العاملين الصحيين أيدوا حل مشكلة العنف الجسدي داخل إطار العائلة، ومن ثم قلّت النسب التي تؤيد طريقة أن تلجأ النساء إلى خارج إطار العائلة، وهذا مؤشر للعمل على إبقاء سيطرة النظام الأبوي داخل الأسر الفلسطينية.

فمن خلال عرض التوجهات النظرية التي تربط بين العنف واستراتيجيات المواجهة، وما عبرت عنه المرأة في المجموعات البؤرية، تقسم الطرق والأساليب التي تخلقها المرأة في مواجهة العنف إلى قسمين:-

1) **الاستراتيجيات المخفية:** مثل التعاون واللجوء إلى الإقراض والتوفير بالسر لمواجهة العنف الاقتصادي واستخدام العلاقة الجنسية لمواجهة العنف الاجتماعي، التفاوض العلن، ثقافة الصمت ولغة الاستسلام والخضوع، وبلورة مفهوم سلبي عن الذات بقبول العنف، والتعبير عن النفس من خلال سماع أشياء تفضلها أو تكتبها، أو الهروب إلى الطبيعة، وأيضاً الهروب من المنزل.

2) **الاستراتيجيات الظاهرة:** مثل التفاوض العلن والمقاومة الجسدية واللجوء إلى الأهل والأقارب أو المستشارين لمواجهة العنف، الطلب من الزوج وقف العنف، اللجوء إلى رجال العشائر والدين، التوجه إلى المؤسسات النسوية، الشرطة، هجر الزوج، طلب الطلاق، الحديث مع الجيران والاصدقاء، الانضمام إلى مجموعات التضامن والتي تتمثل في الاندية النسوية والهروب من المنزل. وهناك طرق وأساليب أخرى تستخدمها النساء في مواجهتهن للعنف، ولكن ليس بالامكان تصنيفها ضمن **الاستراتيجيات المخفية أو الظاهرة لأنها تنتهي بانتهاء حياة الضحية، والتي عبرت عنها المهنيات الاجتماعيات الممثلات عن المؤسسات وهي موجودة في محافظة الخليل، مثل الانتحار وبيع الجسد والمساومة عليه، وهذا ما أكدته أيضاً (جوابرة، 2010)، مسؤولة وحدة حماية الأسرة في شرطة محافظة الخليل.**

وهذا ما عبرت عنه النساء من خلال نتائج المقابلات الجماعية، حيث اجتمعت النساء على أننا نتعامل مع العنف بالصورة التالية:-

بالنسبة للعنف فإحنا ما منروح على المحاكم والشرطة، يعني بنفضحس حالنا وبنحاول انحلها بإننا بنروح لأهلنا أو بنشكي لأهل زبجانا أو بنادي رجال العشائر<sup>5</sup>

كما عبرت المستفيدات عن وجود عدة طرق لمواجهة العنف، مثل الإستراتيجيات الظاهرة مثل:

(أترك البيت، الدفع بقوة لحماية نفسي، عدم اللجوء للشرطة)، أما الإستراتيجيات المخفية ( الصمت وعدم الرد، الاستسلام، قراءة القرآن، الجلوس لوحدي في التفكير).

أما الرجال فقد عبروا بناءً على خبرتهم، فأجمعوا على أن الإستراتيجيات المخفية التي تخلقها النساء في مواجهتها للعنف:

( الاستسلام للزوج، الخوف على أبنائها والانفصال عنهم)، أما الإستراتيجيات الظاهرة (نسبة قليلة تتجه إلى القضاء، نسبة قليلة ترد بالضرب وتخرج من بيتها)<sup>6</sup>.

<sup>5</sup> جمعية تنظيم وحماية الأسرة، مقابلة جماعية، 2009/12/6.

<sup>6</sup> نفس المصدر السابق

**أما الحلول التي تم اقتراحها من قبل النساء والرجال في التقليل من ظاهرة العنف، فهي:**

1. العمل مع الرجال في أنشطة التوعية والارشاد والتثقيف.
2. تفعيل الدور القانوني في التقليل من ظاهرة العنف.
3. تقوية شخصية المرأة.
4. توعية المرأة من الناحية القانونية.
5. عمل حملات كبيرة تتحدث حول ظاهرة العنف.

### **المؤسسات التي تقدم خدمات إرشادية والدعم النفسي والاجتماعي للمرأة في محافظة الخليل**

في هذا الجزء من التقرير، أود أن أشيرَ إلى أن هناك العديد من المؤسسات التي تقدم خدماتٍ تفسية واجتماعية للمرأة، ولكن القليل منها يعمل بصورة مهنية ولديه خطة استراتيجية واضحة يعرف من خلالها الى أين سوف يصل مع النساء. أما المؤسسات المهنية في المدينة والتي لها انتشارها في كل المحافظة فهي الاتي ذكرها:

### **أولاً: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي**

أسس مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عام 1991م ومنذ ذلك العام وحتى الآن يقدم المركزُ العونَ والمساندة والإرشاد للنساء، خاصةً للنساء المعنفات، عبر مجموعة البرامج العلاجية والوقائية، ومن خلال أربعة مكاتب هي: المكتب الرئيسي - القدس ومكاتب فرعية في رام الله والخليل والبلدة القديمة في القدس.

### **رؤية المؤسسة:**

- تمكين النساء الفلسطينيات من ممارسة حقهن في تقرير مصيرهن في بيئة اجتماعية وقانونية ومؤسسية في إطار دولة فلسطينية ذات سيادة، تسترشد بمبدأ سيادة القانون، ولا تميز ضد النساء الفلسطينيات ولا تعيق تقدمهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
- ويسعى المركز لتحقيق هذه الرؤية من خلال:
- تقديم المساعدة والإرشاد للنساء المعنفات عبر الإرشاد الفردي والجماعي والتوعية المجتمعية.
- المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسسية المساندة للمرأة وحقوقها.
- تطوير اتجاهات وموارد محلية ثقافية وأخلاقية في سبيل القضاء على الاتجاهات والممارسات السلبية ضد المرأة.
- المساهمة في بناء قدرات المؤسسات الرسمية والأهلية التي تقوم بدور مؤثر في قضايا المرأة.
- رصد تأثيرات النزاع العسكري على مكانة المرأة بما في ذلك فضح الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- بناء القدرات الذاتية للمركز وتطوير أدائه وضمان استمراريته.

### **ثانياً: جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية**

#### **نبذة عن المؤسسة**

جمعية غير ربحية مستقلة تأسست في القدس عام 1963، وتقوم جمعية تنظيم وحماية الأسرة بتقديم خدماتٍ عديدةً متخصصة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وتوفر التدريب للقيادات الشابة والهيئات العاملة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى تقديم خدمات طبية ومخبرية مميزة في مجالات صحة المرأة، وخدمات الإرشاد والتوعية والدفاع عن حقوق المرأة، وإجراء البحوث الإمبريقية، وتنظيم حملات إعلامية ضاغطة للتأثير في السياسات الوطنية.

## الهدف العام للمؤسسة

- رفع مستوى معيشة الشعب الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات الصحية والإرشادية المتكاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وتطوير المهارات الحياتية لكل الشباب والشابات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والاعتراف بحقوقهم، وتوفير ثقافة جنسية للنساء وحياة خالية من العنف والتمييز، وإقناع المعنيين بالأمر بالعمل على الدفاع عن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، وتعزيز الشراكة مع المنظمات الأخرى.

## ثالثاً: المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات

هو مؤسسة غير حكومية لا تهدف للربح، نشأ وتطور في مدينة الخليل سنة 1997 من خلال سلسلة من الأنشطة التي نفذتها المؤسسة، ومن خلال هذه الأنشطة تطوعت مجموعة من الشباب الفلسطيني لتطوير نموذج فلسطيني عربي لهذه الأفكار وتطبيقها بشكل دورات وبرامج تدريبية متنوعة في المجتمع الفلسطيني.

### الأهداف الخاصة بالمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات:

1. تنظيم مناهج تعليمية في موضوع حل النزاعات لطلبة المدارس والجامعات.
  2. تنظيم برامج تدريبية مجتمعية لطلبة المدارس والجامعات وفئات من قطاعات مختلفة من المجتمع، لإكسابهم مهارات التعامل الإيجابي مع الصراع.
  3. توفير خدمة حل النزاعات بالطرق البديلة، الإرشاد الفردي والجماعي، الخدمة الأسرية من خلال الهاتف المجاني وفي مقرات ومكاتب المركز المنتشرة.
  4. العمل على تحليل وتصميم نشاطات حول مفاهيم وحقوق الإنسان في المناهج المدرسية الفلسطينية.
  5. تنظيم برامج تدريب مجتمعية للعاملين في الحقل الاجتماعي في المؤسسات الحكومية والأهلية لإكسابهم مهارات حل الصراع، وتكثيف هذه الخبرات والمهارات بما يلائم خبراتهم المنبثقة من الثقافة العربية والتقاليد الفلسطينية.
  6. العمل مع وسائل الإعلام الفلسطينية المختلفة لتقديم نماذج ناجحة من خلال عرض نشاطات وفعاليات تمثل النموذج الناجح في سبيل تعزيز مفاهيم حل الصراعات، الديمقراطية وحقوق الإنسان.
  7. تنظيم برامج ميدانية لزيادة مشاركة المواطنين في صناعة القرارات المتعلقة بتحسين حياتهم اليومية.
  8. تنظيم برامج تدريبية مجتمعية للعاملين في الحقل الاجتماعي من لجان إصلاح ومخاتير لإكسابهم مفاهيم حل الصراع.
- على المستوى الحكومي، لا بد من الإشارة الى دور وحدة حماية الأسرة في شرطة محافظة الخليل التي أسست في عام 2008 من قبل اللواء حازم عط الله والمقدم وفاء معمر وبتمويل من "اليونسيف" وتُعنى بحالات مثل الهروب من المنزل، عمالة الاحداث، الاعتداء الجنسي والجسدي داخل الأسرة وخارجها، تجارة المخدرات، التسرب من المدارس. إن هذه الوحدة، بالرغم من عدم وجود سنوات طويلة على أنشائها، إلا أنها وفي سنتين استطاعت أن تتابع العديد من الحالات المعنفة.
- وبالإضافة الى المؤسسات الحكومية التي تعمل مع المرأة المعنفة، مديرية الشؤون الاجتماعية، وذلك من خلال وحدة المرأة.

## تأثير خدمات المؤسسات السابقة على النساء ومدى انتفاعهن منها:

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي: وصلت عدد الحالات من النساء اللواتي توجهن إلى المركز (835) في سنة 2000 و(725) في سنة 2001 و(453) في سنة 2002 و(245) في سنة 2003 في حين وصل العدد في سنة 2003 إلى (245) وسنة 2004 إلى (401) وسنة 2005 كان العدد (412)، أما في سنة 2006 فان عدد النساء المستفيدات من المركز كان موزعاً كالتالي:-

### الجدول التالي يشير إلى عدد النساء المعنفات طبقاً لنوع الحالة جدول رقم (2)

نوع الحالة	عدد الحالات	الرقم
حالة جديدة تتابع	272	1
حالة أغلقت ملفاتها	168	2
جلسات استشارية لمرة واحدة	231	3
حالة سابقة عادت للاستفادة من خدمات المركز	69	4
حالة طارئة (حياتهن مهددة)	40	5
قضية قانونية رفعت في المحاكم	315	6

وكانت مناطق انتشار المركز حسب ما أشارت له المديرية (الجبعة، 2009) مبدئياً المركز يقدم خدماته لجميع النساء ومن كافة مناطق المحافظة (مدينة - قرية - مخيم) وكافة المستويات التعليمية (متعلمات - أميات - مراحل دنيا - عليا) وكافة الشرائح والطبقات (العاملات - الموظفات - ربان البيوت) وكافة الحالات (فتاة - متزوجة - غير متزوجة - مطلقة - أرملة) وكافة الأعمار (18 عاماً فما فوق)، والغالبية العظمى من المترددات على المركز هن من المتزوجات، وهناك نسبة من غير المتزوجات، والفئة الأكثر تردداً هي من سن 19-27 سنة، وأغلب هذه الحالات تأتي لتلقي الخدمات القانونية وأكثرها النفقة، حقوق زوجية، خدمات اجتماعية، المعاناة من الزوج - الأسرة الممتدة - تسلط الأب والأخ والتدخل في حياتهن. ولكن أستطيع أن أقول إن النسبة الكبرى من المترددات على المركز تأتي من القرية ثم المدينة ومن ثم المخيم؟ من ملاحظتي، نظرياً نحاول تقديم الخدمة للمترددات على المركز بأفضل وأحسن ما يمكن: نسمع - نتكلم - نحاور - ونتكيف ونتواصل معهن حتى يتم تقديم الخدمة، وغالباً ما تكون قانونية تتعلق بـ (نفقة الزوج - حضانة - مشاهدة - حق الطلاق - وحقوق زوجية أخرى) وسنوياً يتردد على المركز ما لا يقل عن مئات من النساء (150-190 مترددة)، وأحياناً يتم تناول قضيتين لكل حالة أو في نفس المشكلة، أي حوالي 350 قضية.

أما جمعية تنظيم وحماية الأسرة: فقد بلغ عدد المستفيدات من قسم الإرشاد النفسي والاجتماعي واللواتي يواجهن كافة أشكال العنف النفسي، الاجتماعي والجنسي لعام 2009 (81) حالة، توجهت إلى القسم من العيادة و(44) توجهن من الميدان و(20) حالة تم تحويلها إلى المؤسسات المختصة.

مناطق انتشارهن تشمل شمال المحافظة وجنوبها من سعيير والعديسة والقرى في الخط الجنوبي، أما الجنوب فيتمثل في دورا، السموع، دير سامت، يطا.



المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات: بلغ عدد المستفيدات من المركز لعام 2009 (513 حالة) منها 393 حالة استشارة مختلفة يواجهن العنف الجسدي، الجنسي، النفسي و120 حالة قانونية تتمثل مناطق انتشارهن في القرى الجنوبية دورا، إذنا ويطا، ومحافظة الخليل بشكل عام.

### نظام التحويل ما بين المؤسسات المختلفة في المحافظة:

أشارت مرشدة جمعية تنظيم وحماية الأسرة ( الواي، 2009) إلى أنه يوجد نظام تحويل في المشاكل التي تواجه النساء من الناحية القانونية، حيث لا توجد في الجمعية خدمة المتابعة في المحاكم القانونية، وبذلك تعمل المرشدة على تحويلهن إلى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. أما المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات فأشارت منسقة مشروع تمكين المرأة ( جابر، 2009) إلى أنه "يتم تحويل الحالات التي تواجه العنف الاقتصادي، حيث أعمل على التنسيق مع المؤسسات الزراعية من أجل العمل على تقديم دورات تدريبية مهنية تهدف إلى تطوير قدراتهن ومعرفتهن، وإعطائهن بعد ذلك مشاريع إنتاجية مُدرة للدخل، حتى يستقلن اقتصادياً، وبذلك تلبي احتياجاتهن واحتياجات أسرهن بشكل عام".

### نتائج المقابلات الجماعية التي أجريت مع النساء المستفيدات من المؤسسات الثلاث السابقة

أجابت المستفيدات اللواتي قابلتهن في قرية إذنا جنوب غرب محافظة الخليل (عدد المشاركات 18 امرأة ما بين متزوجة وعزباء) على سؤال ما مدى تأثير الخدمات الاجتماعية والنفسية والقانونية التي تقدمها المؤسسات السابق ذكرها:

أجمعت المستفيدات على أنهن لم يسمعن بالقرار 1325 ولكن استنتجن أنه قانونٌ يحمي النساء، وبالنسبة لتأثير خدمات المؤسسات عليهن، أجمعت على أنهن يستفدن من هذه المؤسسات من ناحية التوعية والإرشاد الجماعي والفردى، من أجل المساعدة في تخفيف مشاكلهن من النفقة والحضانة والطلاق وحق اختيار شريك الحياة وحق التصرف بالميراث، فالمؤسسات:-

(تتمينا، تطورنا، بتخلينا نعرف كيف نطالب بحقوقنا وكيف نتعامل مع البشر.7

في الميراث أجمعت السيدات على أنهن لا يحصلن على الميراث، وإذا حصلن عليه فإنه (بحاربونا أهلنا وبتتغير لهجتهم معنا). وأشارت اثنتان من السيدات إلى أنه تم توقيعهن على أوراق تنازل دون علمهن، والأخريات أجبن: (إحنا بنخاف نطالب بحقنا خوف ما يقطعونا أهلنا، فينسكت أحسن إلهم وإلنا).

أما بالنسبة للحق بالحضانة، فأجمعت المستفيدات على أن الحضانة من حق الزوجة، لكن المجتمع لا يقبل أن يوكل الحضانة للأم (إحنا إمايات وبنضل أحنّ ع ولادنا، وشو بدرينا أهل زيجاتنا شو بدخلو بروسهم عنا لما يوخذوا الولاد عندهم). وفي موضوع الطلاق عبرت المستفيدات عن أنه (من حقنا طلب الطلاق، لكن بالمقابل نُجبر على التنازل عن جميع حقوقنا، وبنصير علكة بتمام الناس)8.

كما أود أن أضيف إلى الجزء السابق نبذةً عن المؤسسات الفاعلة في المحافظة، ومنها جمعية نهضة بنت الريف في دورا، حيث يوجد في دورا كثيرٌ من المؤسسات ولكن تفتقر إلى المهنية والبعد عن الأهداف وليست فاعلة بالشكل المطلوب. في دورا تحديداً جمعية نهضة بنت الريف من أكبر الجمعيات الموجودة في المنطقة الجنوبية والتي لها أثرٌ كبيرٌ على النساء، عملت على تلبية الحاجات العملية والاستراتيجية للنساء، ويوجد في الجمعية برامج للدعم النفسي والاجتماعي والعمل مع المعنفات، كما يوجد نظام تحويل من قبل مؤسسة قرية

7 جمعية التعليم العالي، مقابلة جماعية، للمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، 2009/12/16.

8 نفس المصدر السابق

الأطفال المتواجدة في الجمعية، وتنتشر في جميع قرى جنوب محافظة الخليل، وأي مؤسسة تحاول أن تقدم مشاريع تدخل من خلال تلك الجمعية، بالإضافة إلى مؤسسة مجلس الخدمات المشترك، وهي مؤسسة فاعلة تعمل على تلبية حاجات النساء، ولديها دراسات موثقة حول وضع النساء. وفيما يلي نبذة تعريفية عن الجمعية، كونها من الجمعيات التي لها تاريخ وجذور طويلة في دورا، وهي قائمة وفاعلة حتى الآن، مع العلم أنه يوجد العديد من المؤسسات النسوية في دورا، مثل (نادي نسوي دورا) و(الجمعية التعاونية للتصنيع الغذائي)، إلا أنها لا تعمل وفقاً للأهداف التي قامت من أجلها.

**جمعية نهضة بنت الريف الخيرية:** جمعية نسوية إنسانية تطوعية خيرية تأسست عام 1961م في قرية دورا، وهدفها الأساسي هو الأسرة الفلسطينية، وتعتني بشكل خاص بالمرأة والطفل، حيث تعمل على تطوير المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً وثقافياً، وتعمل على إدماجها في عملية التنمية المجتمعية والتطوير الاقتصادي.

ومنذ تأسيس الجمعية وهي تعمل على تطوير المرأة من جميع النواحي من خلال المشاريع المختلفة مثل مشروع صحة المرأة، مشغل الخياطة، حضانة الأطفال، رياض الأطفال ودورات التوعية الصحية والثقافية والاجتماعية. وقد استطاعت هذه الجمعية تقديم خدمات كبيرة لمنطقة دورا والتجمعات السكانية المجاورة وعددها 45 قرية وعدد سكانها 65000 نسمة، وتديرها هيئة إدارية نسوية تطوعية مكونة من سبع نساء يتم انتخابهن مباشرة من قبل الهيئة العامة والبالغ عددها 600 امرأة.

من الجمعيات الفاعلة أيضاً **جمعية تنمية المرأة الريفية** التابعة للاغاثة الزراعية، حيث يوجد المكتب الرئيسي لها في مدينة الخليل. وللجمعية أندية نسوية في جميع قرى المحافظة، وتعتبر من أكبر المؤسسات التي لها قاعدة كبيرة وامتداد جماهيري، قدمت من خلال الوصول للنساء عبر الأندية النسوية العديد من البرامج الاجتماعية والسياسية والزراعية، وعبر الأندية الفاعلة في القرى بصورة أكثر من المؤسسات مثل يطا والظاهرية وجميع قرى الخط الغربي، وربطت برامجها ما بين القضايا الاجتماعية والسياسية. وأيضاً **جمعية سيدات الخليل** وهي جمعية قديمة وعملت على توعية النساء وتدريبهن.

### نظرة نقدية لأداء أو عمل المؤسسات

1. في بعض القرى في المحافظة، وعلى الرغم من صغر عدد سكانها، نجد أن عدد الأندية والمراكز النسوية تجاوز الأربع مؤسسات، وهذا مؤشر على أن وجود تلك المؤسسات ليس بناءً عن حاجة وإنما لاعتبارات أخرى عشائرية وحزبية ومالية.

2. قام العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بإنشاء مراكز وأندية نسوية اعتمدت في عملية التوظيف على أشخاص حديثي التخرج وذوي اختصاصات ليس لها علاقة بالعمل النسائي، مثل تخصص الهندسة المعمارية وبرمجة الكمبيوتر على سبيل المثال، وليس لديهم خبرة نسوية أو تنموية، المهم هو أن يدار هذا المركز بأقل الإمكانيات الممكنة، ولكن إذا كانت الأهداف من أجل تنمية المرأة فعلاً فلا بد من توظيف نساء لهن دور في العمل النسائي، وقائدات في العمل الميداني، وذلك من أجل التأثير على النساء والعمل على رفع قدراتهن وشأنهن.

3. العديد من المؤسسات تطرح برامج للمرأة تعمل على تعزيز الدور التقليدي للنساء مثل تقديم دورات الخياطة والكوافير، ولم تتبن حتى الآن برامج تعمل على تحدي الأدوار التقليدية للمرأة، خاصة المنظمات

الدولية فلدى الباحثة مخاوف مجتمعية ومؤسسية من اعتبار هذا الوضع أمراً واقعاً، وبالتالي يتم التكيف معه، ما يعني إضعاف وضرب قيم الفعل المؤسسي المجتمعي وتشتيت قدراته ومقدرته، وفقدانه للتوجه الحقيقي. إن ما يُطرح من قبل المنظمات لا يتمتع بمشاركة حقيقية وفاعلة من الجميع، مع ضرورة إعطاء الناس المساحة الكافية والآليات المرنة والمناسبة لقول كلمة الفصل في تقرير وتقدير ما هو مطلوب، وما نحتاج له والبناء على ما هو موجود وقائم. وبالتالي ما يُطرح من قبل المؤسسات كرّس العمل الإغاثي وليس التنموي، وهذا يعيق وصول المرأة الى الاستقلالية والتحرر.

في الخلاصة، وعلى ضوء ما تم عرضه من دراسات ونتائج المقابلات، نجد أن ثمة قدراً من المعرفة بشأن الإستراتيجيات في مواجهة العنف ضد المرأة على ضوء الدراسات المختلفة التي تم عرضها، حيث إننا نجد أن المرأة في الخليل تتبنى الطرق المخفية مثل تبني ثقافة الصمت والخضوع والاستسلام، بينما تتبنى الطرق والأساليب الظاهرة مثل اللجوء إلى الأهل ورجال العشائر، والقليل منهن يتوجهن إلى الشرطة لحل مشاكلهن، وأيضاً التوجه إلى المؤسسات الإرشادية من أجل الحصول على الدعم والتوجيه وتشكيل مجموعات نسوية من أجل توفير التفريغ لهن والتضامن بعضهن مع بعض، من أجل مقاومة العنف الممارس ضدهن والاستمرارية.

والجانب الخطير جداً هو ارتفاع معدلات الانتحار والهروب من المنزل وسفاح القربى، وهذا مؤشرٌ على حجم ظاهرة العنف والضغط الممارس ضد المرأة.

إن تدني نسبة الطلاق، كما ذكر في الوضع الديمغرافي، مقارنةً مع مدن فلسطين الأخرى، ليس مؤشراً إيجابياً وإنما يشير إلى الكبت والقمع الكبير الذي تعيشه نساء المحافظة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج مسح العنف لعام 2006/2005، حيث عبرت النساء المعنفات أن أول الطرق المستخدمة لمواجهتها للعنف هي الطلب من الزوج وقف الاعتداء بنسبة 42.9%، والطريقة الثانية الذهاب إلى بيت الوالد لأسبوع على الأكثر بنسبة 30.4%، أما الطريقة الثالثة فهي إعلام الوالدين عن الأمر بنسبة 26.9% والطريقة الرابعة إعلام الأقارب عن الأمر بنسبة 13.0%، والطريقة الخامسة التحدث مع الجيران عن اعتداء الزوج بنسبة 5.3%، أما الطريقة السادسة فتتمثل في الاتصال مع مؤسسة نسوية بهدف الاستشارة بنسبة 3.0%، وكانت الطريقة السابعة التوجه إلى مركز أو مؤسسة نسوية لطلب الاستشارة بنسبة 1.7%، وآخر هذه الطرق وهي الثامنة فهي التوجه إلى الشرطة لتقديم شكوى أو طلب حماية بنسبة 1.4% (مسح العنف ضد المرأة، 2005).

# الواقع الصحي للنساء في محافظة الخليل

## الوضع الصحي للنساء في محافظة الخليل

كفل قرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن والذي يستوجب التزامات دولية على صعيد تعاطي الدول الأعضاء مع القرار بجدية، من أجل إكسابه الآليات الكفيلة بتحقيقه ومطالبة الدول الأعضاء بوضع خطط وطنية ومراقبة تطبيق القرار على صعيد محدداته المحلية عبر بعثاتها المتخصصة والمنشرة في جميع أرجاء العالم حتى يفعل القرار (نزال، 2009).

بالإضافة الى ذلك، نص القانون الإنساني الدولي على الحقوق الصحية للشعوب في حالات النزاعات المسلحة والحروب، فقد نص القانون في اتفاقياته على ضرورة تسهيل الخدمات الصحية، وحماية عمل الطواقم الصحية، وتسهيل عمل "الصليب الأحمر" واحترام إشارته الدولية، وعدم التعرض للمنشآت الصحية (حقوق الإنسان والبيئة، 1999)، ولكن الواقع الصحي الذي تعيشه نساء المحافظة يشير الى عكس ذلك، حيث نجد فجوة بين ماهو نظري من تلك القوانين وبين تطبيقها اي ممارستها على أرض الواقع، وفي هذا الجزء سوف يتم عرض ظروف النساء الصحية مع الإشارة إلى أن المعلومات المقدمة هي التي تم توثيقها فقط. وتجدر الإشارة إلى أن النساء يعانين كثيراً من نقص الخدمات الصحية، وأيضاً نساء البلدة القديمة، حيث يلعب الاحتلال الإسرائيلي دوراً في منعهن من الوصول الى الخدمات الصحية.

## واقع الوضع الصحي للنساء في محافظة الخليل

إن الاهتمام بوضع المرأة الصحي وحققها بالتمتع بصحة جيدة ينعكس إيجاباً على المرأة والمجتمع برمته، فامرأة تتمتع بصحة جيدة يعني أنها تنشئ جيلاً يتمتع بصحة جيدة. أشار تقرير مديرية الصحة في الخليل إلى أن النساء في المحافظة تعرضن في عام 2009 إلى عدد من وفيات الأمهات بعدد (246) في الربع الأول من العام، و(240) في الربع الثاني، و(209) في الربع الثالث، وبالنسبة لما تتعرض له النساء من الأمراض النسائية فكان عددهن (125) امرأة وأمراض السكري (1208) امرأة في شهر 2009/9 و(1175) امرأة في 2009/10 و(936) امرأة في 2009/11.

أما بخصوص الصحة الإنجابية للنساء فهناك فوائد صحية عديدة تعود على صحة المرأة يمكن تحقيقها من جراء استخدام وسائل تنظيم الأسرة عن طريق إعطاء المسافات الكافية من الوقت بين كل حمل وآخر ومنع حدوث الحمل في الفترات المبكرة (أقل من 18 سنة) أو المتأخرة جداً (49 سنة) من الحياة الإنجابية للسيدات، حيث تكون الأخطار أكبر، فنتائج المسح الفلسطيني لعام 2006 تشير الى ان 47.9% من السيدات في سن الإنجاب (15-45) في محافظة الخليل يستخدمن وسيلة تنظيم الأسرة، على الرغم من ان 36.542 زوجاً لا يستخدمون ذلك، وهذه النسبة هي أقل اذا ما قورنت بالمستوى الوطني (50.2%) والصفة الغربية (54.9%) ولكنها أعلى من النسبة الاجمالية في جنوب الضفة الغربية (37.0%).

إن تدني نسب استخدام الذكور لوسائل تنظيم الأسرة في محافظة الخليل يتفق وتعزيز المنظومة القبلية التي ترغب في إنجاب عدد كبير من الأطفال في هذه المحافظة، وفي كثير من المرات يكون ضد رغبة الزوجة، وهذا يؤشر إلى مدى الحاجة إلى التثقيف في مجال تنظيم الأسرة في المحافظة.

## جودة الخدمات للمرأة الحامل:

تستند جودة الخدمات الصحية المقدمة للسيدة أثناء الحمل على مجموعة من المكونات، ولعل الاهتمام بصحة السيدة الحامل وصحة جنينها من خلال تناول الفيتامينات والمقويات هو أحد المكونات لهذه الخدمة، وعلى

الرغم من ارتفاع نسبة السيدات اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء حملهن لدى كادر مؤهل، إلا أن هناك 10.4% من السيدات في محافظة الخليل لم يتلقين أي نوع من أنواع الفيتامينات أو الحديد خلال حملهن، وهي أعلى مما هي عليه على المستوى الوطني (8.9%) ومن النسبة جنوب الضفة الغربية (10.0%). كما أشارت نتائج المسح (2006) إلى أن ما نسبته (37.5%) من السيدات الحوامل في محافظة الخليل لم يتلقين أي نوع من أنواع التثقيف الصحي أثناء تلقيهن رعاية صحية في مراكز تقديم الخدمة خلال حملهن، وهذه النسبة أعلى بكثير من المستوى الوطني (23.3%) ولكنها متقاربة نسبياً من النسب الإجمالية في الضفة الغربية (31.3%) وجنوبها (33.9%). تشير النتائج إلى أن (98.5%) من السيدات في محافظة الخليل قد وضعن مواليدهن على أيدي كوادر طبية مؤهلة للمساعدة في الولادة في منشآت صحية، كما تشير إلى أن ما يقارب 4 ولادات من بين كل 100 ولادة في محافظة الخليل تمت في المنازل، وهي الأعلى بالمقارنة بالمستوى الوطني (3.4%) والأقل كذلك من النسبة الإجمالية في جنوب الضفة (4.8%).

### المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية في محافظة الخليل

#### أولاً: جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية

تقدم جمعية تنظيم وحماية الأسرة خدمات متعددة ومهمة للمرأة من خلال الأماكن التي تنتشر في محافظة الخليل منها:

- الخدمات المقدمة في مجال الحقوق الإنجابية.
- خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة.
- الخدمات الطبية من رعاية حوامل ورعاية واضعات، عقم، قضايا سن الأمان، أمراض منقولة جنسياً، مسح عنق الرحم، والمسح الذاتي والمموغرافي لسرطان الثدي، فحوصات مخبرية وإرشاد نفسي واجتماعي.
- خدمات وقائية لتجنب الإجهاض والخدمات الطارئة للإجهاض، خدمات ما بعد الإجهاض من حيث التوعية والمشورة النفسية للمرأة المجهضة.
- بالإضافة إلى المتابعة والمراقبة الدائمة والدووية.

#### أماكن انتشار الجمعية في المحافظة:

تغطي الجمعية جميع محافظة الخليل، والمعدل الشهري لعدد النساء المترددات إلى الجمعية القدامى والجدد يصل إلى 600 امرأة شهرياً.

#### ثانياً: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

تأسست جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني سنة 1965م، وهي جمعية وطنية إنسانية تطوعية همها الأكبر تخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني وتوفير خدمات الإسعاف والإغاثة ورفع مستوى الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية والتأهيلية.

#### الهدف العام للجمعية

- رفع الوعي الصحي وتنمية النساء والرفاه الاجتماعي.
- تحسين وتطوير الرعاية الصحية الأولية من ضمنها الصحة الإنجابية وإيصالها إلى جميع أفراد المجتمع بمختلف احتياجاتهم (الحمل، ما بعد الولادة، تنظيم الأسرة، سن الأمان).

### أماكن انتشارها بالمحافظة

تنتشر الجمعية في مدينتي الخليل وحلحول وبلدتي إنذا وبنبي نعيم، بالإضافة إلى العيادات المتنقلة في عدة أماكن من المحافظة مثل دوراء، يطا وترقوميا، وتقدم الخدمات الصحية لعدد كبير من النساء من خلال مراكزها المنتشرة وهي :

1- مركز الإسعاف والطوارئ.

2- عيادات الطوارئ.

مراكز وبرامج التأهيل:

3- مركز الرجاء للتربية الخاصة.

4- مركز العلاج الطبيعي.

5- دائرة الشباب والمتطوعين.

6- رياض الأطفال.

7- مركز الصحة النفسية.

وتحقيقاً لأهدافها واستمراراً لرسالتها أنشأت الجمعية مستشفى الهلال الأحمر الجديد.

### ثالثاً: مؤسسة لجان العمل الصحي

تأسست مؤسسة لجان العمل الصحي في فلسطين في العام 1985 على يد عدد من الكوادر الصحية، كلجان طوعية جماهيرية، لتقديم الخدمات الصحية للفقراء في المواقع المهمشة والبعيدة عن مرافق الخدمات في المدن، وتأخذ على عاتقها تحقيق العديد من الأهداف الصحية والتنمية، كما تعمل على تطوير قدرات جموع الفقراء والمهمشين والضغط والتشبيك في المجالات الحقوقية، وبناء نماذج تنمية صحية ومجتمعية، وتعزيز الحكم الصالح.

#### • الهدف العام للمؤسسة

- الاستجابة للحقوق الصحية ( الاحتياجات) للمجتمع الفلسطيني بما يتناسب ورؤية المؤسسة.
- الاستجابة للحقوق التنموية ( الاحتياجات) للمجتمع الفلسطيني بما يتناسب ورؤية المؤسسة.
- تعزيز الحقوق الاجتماعية والصحية والتنمية للمجتمع الفلسطيني.
- تحقيق الجودة الشاملة في كل مجالات عمل المؤسسة.

#### • برنامج صحة المرأة في المؤسسة

بدأ العمل في برنامج صحة المرأة منذ العام 1990 في ثلاثة مواقع، وعلى مدار ثلاثة عشر عاماً تم التوسع بعيادات صحة المرأة لتصبح 14 مركزاً صحياً، إضافة إلى العيادات المتنقلة والتي تعمل في 36 موقعاً لتغطي احتياجات النساء في شمال وجنوب ووسط الضفة.

ويستهدف البرنامج كافة النساء من الفئة العمرية (16-63 سنة)، ويعمل فيه كادرٌ متخصص ومدرّب على أساس من بروتوكول الصحة الإنجابية، ويتكون طاقم العمل في البرنامج من 10 طبيبات ويديره مديرة و3 منسقات إداريات.

#### رسالة البرنامج:

تطوير قدرات المرأة وتعزيز دورها في بناء وتنمية المجتمع الفلسطيني على أساس المساواة والعدل، من خلال توفير البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرتكزة على المواثيق الوطنية والدولية وحقوق الإنسان.

#### أماكن انتشارها

تتواجد في مدينة حلحول ولها عيادات اخرى مثل مركز الطوارئ بالخليل والمركز الصحي في سعين، بالإضافة إلى العيادات المتنقلة في عدة أماكن من المحافظة ( قلقس، زكريا، صافا).

#### **رابعاً: اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية**

تأسست الإغاثة الطبية الفلسطينية عام 1979 من نواة صغيرة من المتطوعين الساعين لتلبية الاحتياجات الصحية المتفاقمة في المناطق المحرومة، إلى أن أصبحت تمثل مؤسسة صحية أهلية رائدة في فلسطين تصل خدماتها إلى ما يزيد على المليون شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة.

#### **الهدف العام للمؤسسة**

يتمثل هدف المؤسسة في توفير الصحة النوعية للجميع، وذلك بالاعتماد على مبادئ الرعاية الصحية الأولية ومشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها لتقوم بدور فاعل في حل مشاكلها الصحية، والتأثير في السياسات الوطنية نحو تبني سياسات ونظم عمل تكفل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

#### **أماكن انتشارها بالمحافظة**

تقدم الإغاثة الطبية خدماتها الطبية العلاجية من خلال العيادات الثابتة والمنتقلة المتمثلة في: عيادة الخليل ( ديب بدر) والعيادة التخصصية (عيادة إنذا)، بالإضافة إلى العيادات المتنقلة (كبير وأوكسفام).

#### **خامساً: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين**

في أعقاب الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948، تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (خامساً) في 8 ديسمبر/كانون أول عام 1949 لغرض تقديم الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل للاجئين الفلسطينيين. وتعمل على توفير الخدمات الصحية للنساء اللاجئات المقيمت في مخيم الفوار والعروب ودورا وبعض المواقع في مدينة الخليل، فقد بلغ عدد النساء المستفيدات من خدمات الوكالة الصحية (2000) امرأة في مركز الفوار و(3000) امرأة في مركز الخليل.

#### **تأثير خدمات المؤسسات الصحية السابق ذكرها على النساء في المحافظة**

أشارت نتائج المقابلات الجماعية التي نفذت في جمعية تنظيم الأسرة حول مدى انتفاعهن من الخدمات إلى إجماع النساء على الاستفادة التامة من الجمعية من حيث وجود مختبر لفحوصات الدم والضغط والوزن وفحص الحمل ومتابعة الحمل شهرياً ووسائل تنظيم الحمل، حيث تتم معالجة العقم والالتهابات والكشف المبكر عن الأمراض، بالإضافة إلى التوعية الصحية عن طريق المحاضرات. كما أشرن إلى الأسباب التي تدفعهن إلى المجيء للعيادة، وتتمثل في كونها قريبة من منازلهن، والتوفير من الناحية المادية، ووجود طبيبة وليس طبيباً للفحص النسائي، وإضافة إلى ذلك تعطي المترددات على الجمعية الحق في العلاج.

أما جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فقد أشارت النساء إلى أن جمعية الهلال استطاعت أن تنقل النساء من منازلهن إلى المستشفى في حالات الولادة وحالات الحوادث المنزلية التي تتعرض لها المرأة في المحافظة، في حين تقدم لجان العمل الصحي الخدمات الصحية الشاملة للمرأة في عياداتها الخاصة، فقد وصل عدد الحالات المترددة إلى المركز للاستفادة من الخدمات الشاملة من النساء ما بين 1800- 2500 امرأة في الشهر، وبذلك تصل خدماتها إلى ما نسبته 65% من النساء.

أما لجان الإغاثة الطبية فتكمن فاعلية هذه العيادات بما تقدمه من خدمات صحية وعلاجية وتوعية للنساء في المحافظة من متابعة للحوامل ومتابعة ما بعد الولادة وتنظيم الأسرة وعلاج بعض حالات العقم، بالإضافة إلى



الدورات التدريبية والتثقيف الصحي، فقد أفاد التقرير الصادر عن الإغاثة الطبية الفلسطينية - الخليل إلى أن عدد المستفيدات من النساء في برنامج صحة المرأة في عيادات الجمعية في الخليل وإذنا 4937 في عام 2007 و 4781 في عام 2008 بالإضافة إلى العديد من النساء المستفيدات من البرامج التثقيفية والعلاجية الأخرى التي تقدمها المؤسسة، أما الخدمات التي تقدمها الوكالة للنساء فقد وصلت لجميع النساء اللاجئات في أماكن تواجدهن، وقدمت خدمات الإرشاد والتثقيف الصحي والتطعيم ومعالجة الأمراض النسائية العامة وأمراض مخاطر الحمل والولادة.

# الواقع التعليمي للنساء في محافظة الخليل

## الوضع التعليمي للنساء في محافظة الخليل

لعبت السياسات التي تبنتها وزارة التعليم الفلسطينية دوراً إيجابياً في مراحل التعليم المدرسي، وخاصة التعليم الأساسي، حيث أكدت خطة وزارة التعليم الخماسية (1999-2003) على مبدأ أن التعليم حق إنساني، واتجهت أهداف الوزارة وسياساتها نحو توفير التعليم لمن هم في سن التعليم الأساسي وزيادة نسبة الالتحاق في المرحلة الثانوية، فيما نصت مسودة قانون التعليم على إلزامية التعليم ومجانيته لجميع الطلبة حتى الصف العاشر، وإن خلت نصوصه من التأكيد على ضمان عدم التمييز بين الذكور والإناث، كما لم تتضمن إشارة واضحة للتدخل في تقليص التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي في مجال التعليم (أبو عواد، 1999). الأمر المهم في هذا السياق هو كيف يسهم كلٌّ من الرجل والمرأة في ديمومة النظام المحجف بحقها، ليس فقط في إطار المدرسة وإنما في الإطار المجتمعي بشكل عام. في فلسطين يوجد نظام غير عادل على مستوى النوع الاجتماعي لارتباطه بالنظام الأبوي السائد في المجتمع والمبني على عاملين أساسيين: هما الجنس والعمر، حيث تتعرض النساء والبنات للتمييز على أساس الجنس والعمر (صغير، 2006).

يشير جهاز الإحصاء إلى أن نسبة الملتحقين بالتعليم حسب الجنس لعام 2007 في محافظة الخليل من الإناث هي 99,286 ومن الذكور 99,463، وهذا يدل على أن معدل التحاق الذكور أعلى من الإناث في المحافظة، ويعود ذلك إما لسبب الزواج المبكر، أو الفقر في مناطق معينة في المحافظة والتي تفضل إبقاء الفتيات في المنزل للعمل فيه وتوفير الرعاية لجميع أفراد العائلة.

### واقع التعليم للنساء في محافظة الخليل

#### "تربية وتعليم" شمال محافظة الخليل

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور الملتحقين ببرامج تعليم محو الأمية في "تربية وتعليم" شمال محافظة الخليل.

جدول رقم (3)

عدد الذكور	عدد الإناث	موقع المركز	
-----	22	مصعب/الشيوخ	2009/2008 عدد المراكز 3
-----	118	بني نعيم	
10	10	حلحول	
<b>10</b>	<b>150</b>	<b>المجموع</b>	
-----	17	العروب	2010/2009 عدد المراكز 3
-----	57	بني نعيم	
14	16	حلحول	
<b>14</b>	<b>90</b>	<b>المجموع</b>	
<b>24</b>	<b>240</b>	<b>المجموع الكلي</b>	

تشير البيانات في الجدول السابق إلى أن نسبة الإناث الملتحقات في برامج محو الأمية قد بلغت 90%، في حين بلغت نسبة الذكور 10% فقط، ولا يدل هذا على الاهتمام بالإناث دون الذكور بقدر ما يعكس حجم ظاهرة الأمية المتفشية بين الإناث بشكل أكبر من الذكور، فالجدول التالي رقم (2) يبين أن نسبة الإناث الأميات بالمقارنة مع الذكور بلغت 70%.

فقد أشار جهاز الإحصاء الفلسطيني في كتاب النتائج النهائية للتعداد والسكان 2007 إلى الأوضاع التعليمية في محافظة الخليل والجدول التالي يبين أوضاع التعليم في المحافظة حسب الجنس.

#### جدول رقم ( 4 )

إناث	ذكور	الحالة التعليمية
17581	7223	أمي
26311	28191	ملم
43448	51676	ابتدائي
51485	53835	إعدادي
25731	26645	ثانوي
5657	6592	دبلوم متوسط
9244	11327	بكالوريوس
92	250	دبلوم عال
217	1112	ماجستير
27	444	دكتوراه
240	186	غير مبين
180033	187481	المجموع

تشير البيانات في الجدول السابق إلى الفروق الواضحة بين الجنسين في التعليم لصالح فئة الذكور، فقد تفوق عدد الإناث في المستويات الدنيا (أمي، ملم، ابتدائي) في حين كانت الفروق في غير ذلك لصالح الذكور

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور في رياض الأطفال في تربية وتعليم شمال محافظة الخليل

#### جدول رقم (5)

عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع	نسبة الإناث
17732	17690	35422	0,50059

تشير البيانات المتعلقة بأعداد الإناث في رياض الأطفال إلى أن نسبة الإناث قد بلغت 50% وهذه النتيجة معقولة، فالمجتمع الفلسطيني في محافظة الخليل لا يميز بين الأطفال في عملية إدخالهم إلى رياض الأطفال. ويشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية والخاصة في تربية وتعليم شمال محافظة الخليل.

#### جدول رقم (6)

المدارس الخاصة				
المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
أساسي فقط	إناث	617	1744	0,35378
	ذكور	1127		
المدارس الحكومية				
المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
أساسي	إناث	12734	28274	0,45038
	ذكور	15540		
ثانوي	إناث	3236	5965	0,5425
	ذكور	2729		

تظهر البيانات في الجدول السابق المتعلق بأعداد الأطفال في المراحل الدراسية أن هناك فروقاً في نسب الإناث والذكور الذين يدرسون في المدارس الخاصة، إذ بلغت نسبة للإناث 35% فقط، وربما دلت ذلك على إعطاء الأطفال أهمية في إدراجهم في المدارس الخاصة، وكما هو معلوم فالدراسة في المدارس الخاصة تحتاج من ولي الأمر دفع مبالغ مالية مقابل أن يتعلم الطفل في تلك المدارس، أما في المدارس الحكومية فقد تراوحت النسب بين 45% و54% ولا يمكن الاستنتاج بأن هناك تمييزاً بين الجنسين في إدراج الأطفال في هذه المدارس، لأن النسب متقاربة ولأن التعليم العام يندرج فيه جميع الأطفال وغالبية تعليم إلزامي.

## التربية والتعليم جنوب محافظة الخليل

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور الملحقين ببرامج تعليم محو الأمية في "تربية وتعليم" جنوب محافظة الخليل.

جدول رقم (7)

عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع	نسبة الإناث
285	120	405	0,703704

تشير البيانات في الجدول السابق إلى أن نسبة الإناث في برامج محو الأمية في جنوب الخليل بلغت 70% وهذه النسبة تمثل واقع الزيادة في الأمية بين الإناث بدرجة أكبر من الذكور.

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية والخاصة في تربية وتعليم جنوب الخليل.

جدول رقم (8)

المدارس الخاصة				
المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
أساسي فقط	إناث	336	1180	
	ذكور	844		
المدارس الحكومية				
المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
أساسي	إناث	26329	54557	0.48
	ذكور	28228		
ثانوي	إناث	4841	8887	0.54
	ذكور	4046		

وكما هي الحال في شمال الخليل، فإن هناك نسبة متدنية للإناث اللواتي يدرسن في المدارس الخاصة، إذ بلغت النسبة 28% ولنفس السبب، إذ إن التعليم في المدارس الخاصة يتطلب دفع رسوم مالية، ولذا فإن الأسر ربما تفضل الذكور في تلك المدارس، أما في التعليم الحكومي فلم تكن هناك فروق جوهرية بين نسب الذكور والإناث الذين يدرسون في المدارس الحكومية.

## التربية والتعليم وسط المحافظة

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور الملتحقين ببرامج تعليم محو الأمية وتعليم الكبار في تربية وتعليم وسط محافظة الخليل:-

جدول رقم (9)

عدد المراكز	موقع المركز	عدد الإناث	عدد الذكور
1	شهداء الأقصى	22	27
2	ترقوميا	28	26
3	تفوح	23	13
4	حكمت	----	16
5	المتنبي	9	15
6	فهد القواسمة	18	11
7	النهضة	18	
8	حربي أبو الضبعات	----	23
9	الراشدين	----	20
10	الخوارزمي	15	
11	ابن رشد ( موازي )	13	15
12	شهداء تفوح ( موازي )	14	19
المجموع		160	185

يتبين من الجدول السابق أن عدد الإناث أقل من عدد الذكور الملتحقين في برامج محو الأمية كما هي الحال في المديريتين السابقتين.

الجدول التالي يشير إلى عدد الإناث والذكور في رياض الأطفال (تربية وتعليم وسط محافظة الخليل)

جدول رقم (10)

عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع	نسبة الإناث
2316	2572	4888	

بلغت نسبة الإناث في هذه المديرية 0.47 ولا يمكن القول إن هناك فروقاً بين الذكور والإناث الملتحقين في رياض الأطفال في هذه المديرية.

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية والخاصة في "تربية وتعليم" وسط محافظة الخليل.

جدول رقم (11)

المدارس الخاصة				
المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
أساسي	إناث	2210	6317	0.34
	ذكور	4107		
ثانوي	إناث	112		0.02
	ذكور	139		
المدارس الحكومية				
أساسي	إناث	24251	48362	0.50
	ذكور	24111		
ثانوي	إناث	4384	7755	0.56
	ذكور	3371		

تلاحظ من الجدول السابق الفروق بين الجنسين في أعداد الملتحقين في المدارس الخاصة لصالح الذكور، إذ كانت نسبة الإناث ضئيلة جداً، فيما لم تكن هناك فروق جوهريّة في التعليم الحكومي، وشأن هذه المديرية شأن المديرية الأخرى.

ويشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور في المرحلة الأساسية في مدارس الوكالة في جميع محافظة الخليل

جدول رقم (12)

عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع	نسبة الإناث
3625	7740	10672	33%



يشير الجدول التالي إلى نسبة الإناث والذكور في رياض الأطفال والمرحلة الأساسية في جمعية الشبان المسلمين في محافظة الخليل.

جدول رقم (13)

المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
رياض الأطفال	إناث	700	1200	%58
	ذكور	500		
المرحلة الأساسية	إناث	650	1450	%49
	ذكور	800		

رغم أن نسب الإناث قد بلغت %58 في رياض الأطفال، إلا أنه لا يمكن القول إن الإناث قد حظين بدرجات أعلى في رياض الأطفال في هذه المديرية، فهذه الفروق ليست جوهريّة، والشيء نفسه يقال عن نسب الإناث في المرحلة الأساسية.

يشير الجدول التالي إلى نسبة الإناث والذكور في رياض الأطفال والمرحلة الأساسية في الجمعية الخيرية الإسلامية في محافظة الخليل.

جدول رقم (14)

المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
المرحلة الأساسية	إناث	138	574	%24
	ذكور	436		
المرحلة الثانوية	إناث	262	882	%29
	ذكور	620		

تشير مؤشرات جدول الجمعية الخيرية إلى أن هناك فروقاً واضحة بين نسب الإناث والذكور الملتحقين في هذه المدرسة لصالح الذكور.

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور الملتحقين بالجامعات في محافظة الخليل

### جدول رقم ( 15 )

اسم الجامعة	عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع
الخليل	4438	1815	6253
بوليتكنيك فلسطين	2612	3607	6219
القدس المفتوحة/ الخليل	3099	2048	5147
القدس المفتوحة/ يطا	1056	544	1600
القدس المفتوحة/ دورا	1947	1003	2950

تشير البيانات في الجدول السابق إلى أن نسبة الإناث في الجامعات في محافظة الخليل كانت دالة لصالح الإناث، إذ كانت الفروق كبيرة لصالح الإناث ما عدا جامعة بوليتكنيك فلسطين، حيث كانت الفروق لصالح الذكور، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة التخصصات الهندسية التي تطرحها جامعة بوليتكنيك فلسطين، التي لا تستقطب الإناث لالتحاق بها.

يشير التقرير الصادر عن وزارة التعليم العالي في محافظة الخليل إلى أنه لا يوجد نظام توثيق قائم على أساس النوع الاجتماعي، وبالتالي البيانات الوارد ذكرها تتضمن الجنسين.

### جدول رقم (16)

المجموع	الشهادة			السنة
	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عال	
50	12	34	4	2005
58	22	33	3	2007
60	22	38	----	2008
4	4	4	----	2009

المصدر: تقرير من وزارة التعليم العالي الخليل، 2009

يشير التقرير الصادر عن وزارة التعليم العالي إلى أن عدد الناجحين في دبلوم كليات المجتمع بلغ من العام 2005-2009 (26)، كما أشار جهاز الإحصاء الفلسطيني في كتاب النتائج النهائية للتعداد والسكان 2007 إلى الأوضاع التعليمية في محافظة الخليل.

يشير الجدول إلى أوضاع التعليم في المحافظة حسب الجنس.

جدول رقم (17)

الحالة التعليمية	ذكور	إناث
أمي	7223	17581
ملم	28191	26311
ابتدائي	51676	43448
إعدادي	53835	51485
ثانوي	26645	25731
دبلوم متوسط	6592	5657
بكالوريوس	11327	9244
دبلوم عال	250	92
ماجستير	1112	217
دكتوراه	444	27
غير مبين	186	240
المجموع	187481	180033

تشير البيانات في الجدول السابق إلى الفروق الواضحة بين الجنسين في التعليم لصالح فئة الذكور، فقد تفوق عدد الإناث في المستويات الدنيا (أمي، ملم، ابتدائي) في حين كانت الفروق في غير ذلك لصالح الذكور.

### التحليل من وجهة نظر النوع الاجتماعي

نجد من خلال استعراض الجداول السابقة أن نسبة الإناث تفوق الذكور في المرحلة الأساسية وتتناقص هذه في المرحلة الثانوية والعليا، وهذا مؤشر إلى سيطرة الثقافة التقليدية على المجتمع من حيث سيادة الصورة النمطية للنساء وتعزيز أدوارها التقليدية. إن نسبة تدني النساء في المرحلة الثانوية والعليا لهو مؤشر على سيطرة النظم والعادات والتقاليد البالية من حيث التزويج المبكر وتفشي ظاهرة الفقر ورغبة الأهل في إبقاء الفتيات في المنزل أو رعاية الوالدة أو الوالد، وتعتبر جميع هذه الذرائع من الأسباب التي أدت إلى تدني نسبة استمرارية النساء في إكمال تحصيلهن العلمي، وهذا ما أكدته نتائج المسح الصحي لجهاز الإحصاء بوجود نسبة تسرب، ولكن التقرير لا يشير إلى النسبة المئوية من كلا الجنسين، حيث تشير نتائج المسح الفلسطيني 2006 إلى أن نسبة التسرب للأطفال في الفئة العمرية (6-17) سنة بلغت 3.3% في محافظة الخليل، وفي الضفة الغربية بلغت 3.0%، وعلى المستوى الفلسطيني بلغت 2.7%. أما على المستوى التعليمي للسيدات وطبقاً لنتائج المسح الفلسطيني لعام 2006 فإن 19.2% من السيدات في المحافظة هن أميات أو مللمات (يعرفن القراءة والكتابة) في حين إن ما يزيد على نصف السيدات أي نسبة 57.2% أنهين المستوى الأساسي فقط، فالنتائج تشير إلى أن 13.4% من السيدات في محافظة الخليل أنهين 13 سنة دراسية فأكثر، وهذا يشير إلى أنه يتم إنهاء فترة تعليمها من أجل الزواج وهو سن 18 سنة.

فيما يتعلق بالدراسات العليا، أود الإشارة إلى وضع الجامعات في المحافظة، ومنها جامعة الخليل، حيث نجد في جامعة الخليل ظاهرة غريبة وهي أن معدل وجود النساء في الجامعة أكبر من الرجال، وهذا ما صرح به الدكتور سلمان التلاحمة، حيث أكد أن نسبة النساء في الجامعة 75% مقارنة بالرجال، وهذا يدل، حسب وجهة نظر الباحثة، على أن الفرص الأفضل تذهب إلى الذكور، حيث يعمل الأهالي على إرسال أبنائهم إلى الخارج أو جامعة بيرزيت، هذا إذا تحدثنا على مستوى الوطن، والفتيات يفضلن أن يكن في جامعة بجوار الأهل.

أما جامعة بولتكنيك فلسطين، فقد أشار الجدول الذي ورد سابقاً إلى أن معدل تواجد الذكور أكثر من الإناث، وهذا يعود إلى التخصصات التي تطرحها الجامعة من تقنيات وهندسة ومساحة أراض، وهذه برامج وأعمال يقوم بها الذكور حسب البنية البطريركية التقليدية في مجتمعنا. أما جامعة القدس المفتوحة فقد لعبت دوراً إيجابياً في ارتفاع تحصيل النساء الأكاديمي وخاصة المتزوجات، حيث مكنت النساء من الاستمرارية في التعليم مع متابعة أمور المنزل ورعاية أفراد الأسرة.

# واقع المرأة في القوى العاملة في محافظة الخليل

## وضع مشاركة المرأة في القوى العاملة للنساء في محافظة الخليل

في هذا الجزء من التقرير يتم الإشارة الى حجم مشاركة المرأة في الدور الانتاجي، أي العمل المثلن بأجر في المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية والدولية والشركات الخاصة، مع الإشارة إلى أن الإحصائيات قد تتغير ولن تكون بمنتهى الدقة والثبات، خاصة في المنظمات الأهلية والدولية، لأن عملية التوظيف تخضع بناء على المشاريع الممولة من الجهات الخارجية.

في محافظة الخليل توجد عدة عوامل دفعت بالمرأة للدخول إلى العمل، رغم أن مشاركة المرأة في المحافظة تعتبر متدنية مقارنة ببعض محافظات الوطن الأخرى. ولعل أهم أسباب دخول المرأة للعمل تكمن في الحاجة والضرورة الاقتصادية لرفع مستوى الأسرة، وكذلك لغايات رفع مستوى الأسرة صحياً وتعليمياً واجتماعياً، من خلال احتلال المرأة لمراكز اجتماعية مناسبة، وقد واجهت عمالة المرأة في محافظة الخليل شأنها شأن النساء العاملات في فلسطين العديد من المشكلات أهمها:

مشكلات عائلية: مثل عدم رغبة الأهل وخصوصاً الزوج بأن تقوم زوجته بالعمل، وانعكاس عمل المرأة على الأطفال، وعمل المرأة المزدوج في كل من مكان العمل والبيت بعد عودتها من العمل. كذلك هناك مشكلات متعلقة بالعمل نفسه ترتبط بغياب تنفيذ وتطبيق الأنظمة والتشريعات العمالية المنصفة للمرأة، وغياب تطبيق قانون الخدمة المدنية الفلسطيني الصادر في 1998، إضافة إلى أن المرأة العاملة في محافظة الخليل قد تواجه بكثير من الانتقادات في بيئة محافظة. ويرى علاونة (2006) أنه يمكن التغلب على مشكلات عمالة المرأة في فلسطين من خلال زيادة ثقافة المرأة، والحصول على الشهادة العلمية، والتنسيق بين العمل والبيت، ومشاركة الزوج في أعمال البيت، وتحسين الأجور، وتطبيق قانون الخدمة المدنية، وسن قانون العمل الفلسطيني، وزيادة عدد أيام الإجازة السنوية، وتخفيض ساعات الدوام، وتمكين المرأة من اختيار وقت العمل المناسب، وإعطاء المرأة حقوقها أثناء الرضاعة والولادة، والمساواة في العمل والأجور وفي الترفيعات بين النساء والرجال.

يبين الجدول التالي توزيع الجنسين وفقاً للعلاقة بقوة العمل في محافظة الخليل  
جدول رقم ( 18 )

العلاقة بقوة العمل	ذكور	إناث
نشط اقتصادياً	102731	13245
مشتغل	86498	10619
عاطل سبق له العمل	7465	561
متعطّل لم يسبق له العمل	87681	2065
غير نشيط اقتصادياً	84067	166414
متفرغ للتدريب	67339	68090
متفرغ للمنزل	372	87867
العجز	10989	8232
التقاعد	1779	469
أخرى	3588	1756
غير مبين	683	374
المجموع	187481	180033

المصدر: التعداد العام للسكان والمنشآت، 2007

تشير البيانات في الجدول السابق إلى وجود فروق كبيرة جداً في خانتي من الجدول، الأولى المتعلقة بالعمل والنشاط، فقد كانت الفروق كبيرة لصالح الذكور، في حين كانت الفروق كبيرة لصالح الإناث في خانة التفرغ للعمل المنزلي، وهذا يدل بصورة واضحة على حجم الإهدار الاقتصادي عن عدم تشغيل المرأة في القطاعات الاقتصادية والتنموية.

## واقع النساء في حجم مشاركتها في القوى العاملة

يشير الجدول التالي إلى نسبة الإناث والذكور العاملات والعاملين في المؤسسات الحكومية في محافظة الخليل

جدول رقم (19)

الرقم	اسم المؤسسة	عدد الإناث	عدد الذكور
1.	الأحوال المدنية	4	5
2.	الجمرك	3	20
3.	مكتب السياحة والآثار	2	13
4.	الطابو(تسجيل الأراضي)	6	3
5.	الأشغال العامة	7	27
6.	الشباب والرياضة	3	9
7.	الزراعة	10	41
8.	الإعلام	1	3
9.	الهيئة العامة للبترول	-----	22
10.	مكتب التعليم العالي	3	4
11.	مكتب الإحصاء المركزي	3	11
12.	مديرية صحة الخليل	123	97
13.	المحافظة	9	21
14.	وزارة الاقتصاد	1	26
15.	وزارة شؤون الأسرى	2	12
16.	الارتباط المدني	3	6
17.	مكتب وزارة الثقافة	2	3
18.	أوقاف الخليل	18	141
19.	سلطة البيئة	2	5
20.	بريد الخليل	5	43
21.	دائرة شؤون العشائر	-----	2
22.	لجنة إعمار الخليل	15	50
23.	التدريب المهني	7	10
24.	وزارة المالية	8	44
25.	وزارة الداخلية	9	40
26.	سلطة الأراضي	11	8
27.	التربية والتعليم/ الشمال	1017	999
28.	التربية والتعليم/ الوسط	1241	1578
29.	مكتب عمل الخليل	6	13
30.	مكتب العمل/ دورا	6	13
31.	مكتب العمل/ يطا	1	3
32.	مستشفى عالية	232	100
33.	جامعة القدس المفتوحة/ الخليل	20	60
34.	جامعة القدس المفتوحة/ دورا	7	30
35.	بلدية الخليل	50	870
36.	بلدية لحول	2	53



الرقم	اسم المؤسسة	عدد الإناث	عدد الذكور
37.	بلدية يطا	3	80
38.	بلدية بني نعيم	2	28
39.	بلدية إذنا	3	20
40.	بلدية بيت أولا	3	22
41.	بلدية بيت أمر	2	35
42.	بلدية سعير	3	28
43.	بلدية السموع	4	38
44.	بلدية بيت عوا	1	14
45.	بلدية تفوح	2	21
46.	بلدية الظاهرية	10	40
47.	بلدية الشيوخ	2	6
48.	بلدية خراس	3	13
49.	بلدية ترقوميا	2	22
50.	بلدية دورا	7	91
51.	مجلس قروي نوبا	2	10
52.	بلدية بيت عوا	2	15

تشير البيانات المتعلقة بأعداد العاملين في المؤسسات الحكومية في محافظة الخليل إلى تفوق واضح لأعداد الذكور عن تلك المتعلقة بالإناث باستثناء المجال الصحي، وذلك ربما يعود إلى أن التمريض عادةً ما يعتبر مهنة نسائية.

أما فيما يتعلق بنسبة مشاركة المرأة في المنظمات الأهلية، فلم يتم وضع جدول بالمؤسسات، على اعتبار أنه توجد العديد من المؤسسات، وهذا يحتاج إلى أدوات بحث كبيرة، كما أنه من الصعب حصر ومعرفة الفاعل وغير الفاعل منها، إلا أنه تم فحص نسبة الموظفات والموظفين من خلال الملاحظة في المؤسسات غير الأهلية الكبيرة، فإن هناك تفوقاً لأعداد الذكور، في حين كان التفوق في المؤسسات الصغيرة لصالح الإناث، ولعل ذلك يعزى إلى أن المؤسسات غير الأهلية الصغيرة تقوم على برامج ممولة من الجهات المانحة التي تحرص على مشاركة النساء فيها.

#### يشير الجدول التالي إلى عدد الموظفات والموظفين في المستشفيات الخاصة جدول رقم (20)

الرقم	اسم المستشفى	عدد الإناث	عدد الذكور
1.	المستشفى الاهلي	188	272
2.	مستشفى يطا	36	98
3.	مستشفى شهيرة	11	6
4.	مستشفى سانت جون للعيون	5	15
5.	مستشفى الميزان	22	46

يشير الجدول التالي إلى عدد العاملات والعمال في الشركات الخاصة في محافظة الخليل  
جدول رقم (21)

الرقم	اسم المؤسسة	عدد الإناث	عدد الذكور
1	الغزل والنسيج	2012	1000
2	مصانع الأحذية	360	3000
3	الخدمات العامة (البيع في محلات- سكرتيرة في مكتب- بائعة- رياض أطفال)	3000	1000
4	تمريض	2500	2500
5	قطاع الزراعة	2000	2000
6	نقابة البتر وكيمابويات	80	120
7	مصنع الجبريني	41	219
8	مصنع الجندي	45	100
9	مدبرات منازل	15000	500
10	عاملات بناء	1000	10000
11	نقابة السائقين (سائقات شاحنات)	5	2000
12	صحافة وإعلام	2500	2500
13	السياحة	7	600
14	صالونات	350	350
15	سكرتارية	2000	2000
	شركة جوال		

تشير البيانات في الجدول السابق المتعلق بالعمالة في الشركات الخاصة إلى أن هناك تفوقاً لصالح الإناث في الشركات التي تعتمد على مهن نسائية مثل النسيج والسكرتاريا والتدبير المنزلي، في حين كان التفوق لصالح الذكور في بقية الشركات الخاصة الأخرى.

### التحليل من وجهة نظر النوع الاجتماعي

أشارت نتائج الجداول السابقة إلى تدني نسبة مشاركة النساء في المحافظة في القوى العاملة، وهذا ما أكدته نتائج جهاز الإحصاء حول المشاركة في القوى العاملة، حيث تشير نتائج المسح الفلسطيني لعام 2006 إلى أن 88.0% من النساء في محافظة الخليل هن خارج القوى العاملة، كما بينت النتائج أن 9.2% من النساء في المحافظة تعمل، في حين بلغت نسبة البطالة بينهن 2.8% (المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2009).

هذا يشير إلى الثقافة المجتمعية المتمثلة في فكر الرجل، ورفضه عمل المرأة خارج المنزل لأن ذلك في اعتباره يقلل من مكانته في المجتمع، فهو في نظر المجتمع المسؤول الوحيد عن الأسرة وليس المرأة، حتى لو لديها المهارات العالية وتحمل من الشهادات ما هو أكفا منه، وإذا كان معدل مشاركتها في العمل في بعض

القطاعات مثل الصحة والتعليم، فذلك يعود إلى بنية المؤسسات وسياساتها وتأثير الثقافة المجتمعية في السماح لها بالقيام بالأعمال التي لها امتداد منزلي، من رعاية وتنشئة الأسرة وأمور المنزل. وبمزيد من التفاصيل في محافظة الخليل حول وضع مشاركة النساء في العمل، فإنه يُسمح للنساء في القرى بالعمل أكثر من نساء المدينة بناءً على الاعتبارات التي تم ذكرها في سابقاً كون المدينة تتمتع بوجود نسبة عالية من التجارة والصناعة، مع الإشارة أيضاً إلى وجود نسبة قليلة من نساء المدينة يعملن مع أزواجهن في التجارة كمساعدات لهم، ولكن مع كل الجهد الذي يقدمه فإنه لا شيء من ذلك يعود إليها بالفائدة كالملكية الفردية. على المؤسسات النسوية الأهلية والدولية أن تلعب دوراً إيجابياً باتجاه النساء العاملات، وذلك لأن نسبة كبيرة منهن يعملن في القطاع غير الرسمي مثل "الصناعة، التجارة، الزراعة". إن الأدوار التي تقوم بها المرأة في تلك القطاعات حسب حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص تعتبر المرأة مساهمة في معدل الدخل للأسرة والدخل القومي للبلد، وبذلك على المؤسسات أن تبذل جهوداً قوية باتجاه تحويل عمل المرأة من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، بصورة يتم الاعتراف بدورها والجهد الذي تبذله، وذلك من خلال الضغط والتأثير على صناع القرار باتجاه سن سياسات تحمي المرأة العاملة وتضمن حقوقها الاجتماعية والصحية والاقتصادية، كما على المؤسسات أن تعمل أيضاً على عمل دراسة استطلاعية تقدم من خلالها نسبة العاملات في تلك القطاعات، وتوفير التدريب اللازم لهن، ورفع مهارتهن على كل المستويات، والبحث عن مشاريع إنتاجية مدرة للدخل تفتح فرص عمل للمرأة وتمكنهن من السيطرة على الموارد والمصادر.

# واقع المرأة في الجانب السياسي في محافظة الخليل

## وضع المرأة في محافظة الخليل في الجانب السياسي

في هذا الجزء من التقرير، سوف يتم التركيزُ على وضع المرأة في محافظة الخليل، وحجم مشاركتها في الأحزاب السياسية الفلسطينية اليمينية واليسارية بشكل عام، والأطر النسوية والأطر الطلابية في جامعات الخليل فقط.

وبناءً على ذلك، سوف يتم التركيز على الدور الرسمي للمرأة في المحافظة من حيث وجود نظام توثيق للنساء المؤثرات في الحزب، أما الدور غير الرسمي فسوف يتم تقديم توضيح بسيط عن واقع المرأة، وذلك لعدم وجود إحصائيات توثق دور النساء.

في هذا الجانب وبناءً على ما ورد سابقاً، فالموضوع يتحدد في أساسين محددين، يتداخل الواحد منهما في الآخر، وتتفاعل مكونات كل منهما مع مكونات الآخر داخل الإطار المجتمعي الخاص الذي تعيشه محافظة الخليل.

إنّ المشاركة السياسية للنساء هي من أهم الأدوار التي يجب على المرأة في مدينة الخليل والمدن الفلسطينية بشكل عام أن تضاعف جهودها من أجل نيل حقوقها وتحسين واقعها في المحافظة، كون مشاركة المرأة السياسية في المحافظة قليلة جداً.

إن ما يحدث في محافظة الخليل وفلسطين بشكل عام، بعيداً كل البعد عن القوانين الدولية التي تقر بحقوق النساء، خاصة قرار 1325 الذي تنبع أهميته كونه القرار الأول من نوعه الذي يصدر عن مجلس الأمن، الذي يقرر مشاركة المرأة في هيئات ومراكز صنع القرارات ذات الطبيعة الأمنية والعسكرية، الأمر الذي سوف يُحدث نقلة نوعية جديدة في طبيعة أدوار المرأة ومشاركتها في مستويات سياسية جديدة غير نمطية (نزال، 2009).

قبل إبراز واقع المرأة من الناحية السياسية في محافظة الخليل، وعلاقتها بالقرار 1325 ومواقع صنع القرار للنساء، لا بد من توضيح بعض المفاهيم.

### مفهوم المشاركة السياسية:

تعني المشاركة السياسية بمفهومها العام أن يكون للفرد نصيبٌ ودور في الحياة السياسية، بمعنى آخر مشاركة الشعب في إدارة شؤونه الخاصة والعامة، والمشاركة السياسية نوعان:-

#### أولاً: المشاركة السياسية الرسمية:

أي المشاركة المباشرة أو الكلية التنفيذية والتمثيلية، أي الاستئثار بنصيب في السلطة السياسية، مثل التعيين في مؤسسات وأجهزة السلطة السياسية والتشريعية، أو في الأحزاب السياسية التي تتنافس مباشرة في الانتخابات على مقاعد البرلمان والنقابات والتنظيمات الشعبية، والمؤسسات التشريعية والتنفيذية.

#### ثانياً: المشاركة السياسية غير الرسمية:

تتمثل هذه المشاركة في النضال الوطني والعضوية في التنظيمات الشعبية والمشاركة الجماهيرية العفوية في الكفاح الوطني اليومي ضد الاحتلال أو من خلال دعوات المقاومة الوطنية التي تدعو لها وتنظمها الأحزاب السياسية والأطر (اللبدى، 2004).

إذا إقينا الضوء على الأدبيات والتفسيرات الرئيسية لوضع المرأة في المشاركة السياسية، فإن جميعها تشير إلى أن قلة مشاركة المرأة في الحياة السياسية تعتبر ظاهرة عالمية وليست مقتصرة على الدول العربية وفلسطين بوجه خاص، إذ يوجد انخفاض في عدد الإناث اللواتي يشغلن مناصب عامة وسياسية عليا عالمياً.

وأيضاً على مستوى الأحزاب السياسية فلسطينياً، ما زال تمثيل المرأة غير كافٍ في المستويات القيادية للأحزاب والتنظيمات الفلسطينية المتعددة مع الاختلاف بين حزب وآخر، حيث يلاحظ غياب النساء من اللجان المركزية والمكاتب السياسية لهذه الأحزاب والتنظيمات، أو على الأقل انخفاض تمثيلها فيها بشكل حاد. وبما أن الأحزاب السياسية في الأصل من المفترض أن تلعب دوراً في رسم السياسات العامة والتأثير على الرأي العام، فإن غياب المرأة عن مستوياتها القيادية يقلل من مشاركتها في التأثير، سواء التأثيرات التنظيمية أو تلك المتعلقة بالمستوى الوطني، وهذا على المستوى الرسمي.

أما على المستوى غير الرسمي وفي الدول العربية مثل لبنان، فقد أكدت الدراسات أن هناك مشاركة نسائية سياسية بنسب عالية خاصة في سياسة الاحتجاج، فقد لاقت الدعوات إلى الأحزاب تجاوباً والتزاماً من المرأة تماماً كالرجل، ولقد زادت المشاركة النسائية عن نسب المشاركة الذكورية في التظاهرات والمسيرات والاعتصام التي عكست مواقف من قضايا وطنية وسياسية أساسية ومصيرية (حلو، 2000).

### **وضع المرأة في الجانب السياسي**

لعبت المرأة في محافظة الخليل دوراً ليس بالكبير في المشاركة في الحياة السياسية الرسمية، وهذا تمثل في حجم مشاركتها في الانتفاضة الأولى ضمن الأطر النسوية الفلسطينية في بداية تشكيلها وأوج نشاطها، ولكن في الفترة الحالية نجد تراجعاً كبيراً وواضحاً في دور المرأة في هذه الأطر من حيث أدائها وحجم تأثيرها على المرأة في المحافظة بشكل عام، وذلك يعود إلى الوضع العام والظروف السياسية التي نعيشها كشعب فلسطيني، وأيضاً ضعف الأحزاب السياسية وتراجع دعمها للأطر النسائية خاصة اليسارية منها، كما تفتقر الأطر النسوية إلى التنظيم الإداري وعدم تبنيها مفاهيم الشفافية والديمقراطية، كل ذلك حال دون تقوية وتمكين النساء في المشاركة السياسية.

### **ماهية الأطر النسوية**

#### **الأطر النسوية:**

إن مفهوم الأطر النسوية الجماهيرية كما عرفتها (هندي، 1999) هي نواة الحركة النسوية الفلسطينية، فمن خلال الأحزاب عملت على تأهيل أعداد كبيرة من النساء على المستويين الوطني والاجتماعي، وساهمت بشكل فعال في إبراز أهمية قضايا المرأة الاجتماعية، وهي لها امتداداً جماهيري في جميع المناطق الجغرافية الفلسطينية المختلفة في المدن والقرى والمخيمات.

### **الأطر النسوية والقرار 1325**

إن من أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق قرار 1325، بالرغم مما يوفره من الإمكانيات المهمة التي تفيد القضية الوطنية الفلسطينية، هو أن الحركة النسائية الفلسطينية وبعد مضي ثماني سنوات على صدور القرار لم تتعاط معه في تبنيها إياه في سياستها وبرامجها. ومن أبرز المشكلات التي تواجهه:

تعميم المعرفة بالقرار، ويمكن المجازفة والقول إن القرار الدولي تكاد لا تعرفه العديد من القيادات في المؤسسات النسوية، الأمر الذي يعكس ترهلاً في بناها بما ينطوي عليه ذلك من فقدان التجدد والحيوية ويضع علامات استفهام حول تراجع الأداء النسوي القيادي وتغييب القاعدة النسوية عن القرار بشكل عام (نزال، 200)

يشير الجدول التالي إلى نسبة النساء اللواتي ينتمين للأطر النسوية الجماهيرية

جدول رقم (22)

الرقم	الإطار	الحزب	عدد أو نسبة النساء
1	اتحاد لجان المرأة الفلسطينية	الجبهة الشعبية	لا يوجد معلومات
2	اتحاد العمل النسائي الفلسطيني	الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)	1500
3	اتحاد لجان العمل النسوي	الجبهة الديمقراطية	25%
4	اتحاد لجان المرأة العاملة	حزب الشعب	38%
5	جبهة النضال الشعبي	جبهة النضال	435
6	اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي	فتح	لا يوجد معلومات
7	اتحاد لجان كفاح المرأة الفلسطينية	الجبهة العربية الفلسطينية	1150

المصدر : رئيسيات وأمناء سر الأحزاب والأطر النسوية

### المرأة والمشاركة السياسية ومواقع صنع القرار في الفصائل السياسية: \_

لعبت المرأة في محافظة الخليل دوراً في مراكز صنع القرار ولكن بصورة أقل من مدن فلسطين الأخرى، لقد كان لها النصيب القليل من المشاركة في الأحزاب السياسية، فمثلاً الأحزاب السياسية التي تعود لليسار مثل الجبهة الديمقراطية، أشار طه نصار إلى أن نسبة النساء تعادل 14% من الحجم الكلي للجبهة الديمقراطية في محافظة الخليل، أما جماهيرياً، ووفق العضوية الجماهيرية لاتحاد لجان العمل النسائي فهي 29% من حجم المنظمة الجماهيرية في محافظة الخليل، وتحتل المرأة ما نسبته 10% من حجم الهيئات القيادية الوسيطة للجبهة على صعيد المحافظة و13% من الهيئات القيادية الأولى. أما بالنسبة لـ "فدا" فقد بلغت نسبة النساء في الحزب الثلاثين، والثالث للرجال، أما مواقع صنع القرار فتحتل المرأة 18% من الهيئات القيادية الأولى، و25% من الهيئات الوسيطة. فيما يخص حزب الشعب، فقد بلغ عدد إجمالي النساء في صفوف الحزب 30% بالمحافظة، (2) في مكتب المحافظة و(9) في مجلس المحافظة و(18) في قيادة المواقع والهيئات المحلية. أما الجبهة العربية لتحرير فلسطين، فقد بلغ عدد النساء فيها 1150، والرجال 4200، وفي الجبهة العربية تحتل امرأة واحدة مركز صنع القرار ألا وهو رئيسة اتحاد لجان كفاح المرأة. وبالنسبة إلى حركة فتح، فقد بلغ نسبة الاعضاء في إقليم الوسط 1424 من النساء و8554 رجلاً بالنسبة إلى مواقع صنع القرار في الإقليم، فتشير النتائج إلى عضوية اثنتين في لجنة إقليم و12 امرأة في اللجان المثقفة،

وامرأة واحدة كرئيسة اتحاد وعضوة مجلس تشريعي ممثلة عن فتح. أما في إقليم شمال الضفة، فلا توجد معلومات موثقة حول هذا الجانب، وفي إقليم يطا بلغ عدد عضوات وأعضاء فتح 10000، عدد النساء 4500، والباقي رجال، وبالنسبة إلى إقليم الجنوب فقد بلغ عدد الاعضاء 18460، منهم 1870 عضوة. في حركة حماس أشار (دويك، 2009)<sup>9</sup> إلى أن نسبة النساء في الحركة تعتمد على نتائج الانتخابات السابقة والتي فازت بها "حماس" بالأغلبية الساحقة، كما أشار إلى أن نسبة 60-65% من الإناث هن طالبات في الجامعات الفلسطينية، ويوجد عضوة مجلس تشريعي ممثلة عن "حركة حماس".

أما جبهة النضال الشعبي، فيوجد فيها 435 امرأة ورئيسة واحدة للإطار تحتل موقع صنع القرار. أما بالنسبة إلى بقية الأحزاب الأخرى مثل الجبهة الشعبية وحزب التحرير وحركة الجهاد الاسلامي، فلم تقدم أي معلومات حول هذا الجانب نظراً لحساسية الموضوع وللمشاكل الأمنية التي نعيشها في الفترة الحالية.

### **معوقات وصول المرأة في محافظة الخليل إلى مراكز صنع القرار**

مما سبق، ومن مراجعة بعض المظاهر المجتمعية، يتضح أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون أو تقلل من فرص المرأة الفلسطينية إلى مراكز صنع القرار، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

#### **1. التقاليد والعشائرية :**

تقف التقاليد العشائرية عائقاً أمام مساواة المرأة واحترام حقوقها في الجانب السياسي، بل تقف عائقاً أمام أي تغيير يحصل داخل المجتمع، فالتقاليد والعشائرية تعزز من العائلية والفئوية وتعزز من تواجد ذوي

النفوذ وأصحاب المال، وكبار السن. وترتكز العشائرية على منظومة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ومنها تلك التي تقلل من مكانة المرأة في المجتمع، وتكرس من أدوارها النمطية، والتي لا تقوم بالضرورة على المساواة، إذ إنها تفسح المجال أولاً في كل ميادين الحياة، وتحول دون تقدم المرأة لتأخذ دورها المناسب.

#### **2. ضعف الحركة النسوية:**

تعاني الحركة النسوية الفلسطينية، كغيرها من الحركات الجماهيرية الفلسطينية، من ضعف في مدها الجماهيري، كما أن ارتباط الأطر النسوية بالتنظيمات والأحزاب السياسية ساعد، ولفترة طويلة، على تعزيز الفئوية السياسية، وبالتالي حال دون نضوج برنامج نسوي موحد وواضح المعالم. وعلى الرغم من وجود إطلاقات مشرقة منذ بداية التسعينيات من خلال تبلور أجندة نسوية فلسطينية، فإن استمرار الضعف الجماهيري لهذه الأطر، وغياب التنسيق الكافي بينها، وتضارب البرامج النسوية، والسيطرة على قيادة الأطر من قبل قيادة نسوية غير متجددة وفاعلة، وعدم السماح لإدخال قيادات جديدة لإحياء الأطر، حالت دون تطور حركة نسوية جماهيرية قوية تحمل برنامجاً نسوياً واضح المعالم، ويحدد أولويات العمل وآلياته، ويستند إلى توزيع عادل للمهام والأعمال ما بين الأطر والمؤسسات النسوية المختلفة.

<sup>9</sup> (دويك، عزيز) مقابلة مع رئيس المجلس التشريعي السابق، 2009/12/20.



### 3. النظام الانتخابي:

إن النظام الانتخابي المعمول به وفق الدوائر الانتخابية ونظام الأغلبية البسيطة عمل على تقليل فرص النساء للفوز بمقاعد المجلس التشريعي، وذلك بسبب وجود عدد كبير من المرشحين من الرجال في كل دائرة على حدة.

### 4- ضعف النظام الحزبي:

ما زال أداء الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية يعتريه القصورُ والضعف في المجال التنظيمي، وخاصة التنظيمات اليسارية، ومن أوجه هذا القصور عدم وجود تمثيل كافٍ للمرأة في المستويات الحزبية المختلفة، وخاصة في مواقع صنع القرار، إذ إن معظم القيادات الحزبية الفلسطينية تكاد تقتصر على الرجال، وذلك رغم الدور النضالي الذي لعبته المرأة الفلسطينية في المراحل المختلفة، وفي محافظة الخليل على الوجه الخاص. إن عدم شغل المواقع الهامة في الأحزاب السياسية يقلل من فرص ترشيحها للمناصب الحكومية والبرلمانية أيضاً.

### 5- ضعف أداء المنظمات الأهلية والدولية العاملة للمرأة

على الرغم من أنه ليس بإمكاننا التعميم ووضع جميع المؤسسات في سلة واحدة، إلا أن هناك بعض المؤسسات التي لها تاريخ طويل وقدمت لنساء محافظة الخليل وفلسطين بشكل عام، خدمات اجتماعية، نفسية، وطبية، وقانونية، ودعمت الوقوف في وجه الاستيطان والجدار. إن قيام العديد من المؤسسات بإدخال برامج المرأة فقط من أجل التمويل، وبدون العمل على خطط واضحة وعلى علاقة مع مؤسسات الدولة، يحول دون إحداث تغيير إيجابي في محافظة الخليل كغيرها من مدن الضفة، ولكن بصورة أقل من غيرها تم استحداث مؤسسات ومراكز نسوية فقط من أجل وجود تمويل. إن اعتماد المؤسسات على التمويل الخارجي دون وجود تنمية مستدامة في المؤسسة لا يمكن أن يؤدي إلى التقدم بالمرأة وإيصالها لمواقع صنع القرار.

### القرار 1325 ومشاركة المرأة السياسية من وجهة نظر النوع الاجتماعي:

على الرغم من أهمية القرار بالنسبة للنساء في محافظة الخليل بشكل خاص والحركة النسائية الفلسطينية فهو قرارٌ يزاوج بين الأبعاد الوطنية السياسية، وبين الأبعاد النسوية والاجتماعية، الأمر الذي يمنحه فائدةً وخصوصية، ما يجعله مؤهلاً للتعامل مع مشكلات عميقة في العالم ذات أبعاد وطنية وسياسية واجتماعية وديمقراطية. ومن هنا تنبع أهميته، حيث بالإمكان من خلاله أن يكون هناك عمل حقيقي باتجاه تحسين واقع المرأة (نزال، 2009).

إن الأطر النسوية والمؤسسات والفصائل لا تعلم حتى بالقرار، فكيف لها أن تتبناه في سياستها وبرامجها؟، كذلك فإن المؤسسات والأطر النسوية لا تطرح برامج سياسية تربط ما بين الواقع الاجتماعي والواقع السياسي، كما أن حالة التشرذم والفرقة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني تجعل تلك الأطر والمؤسسات تقف عاجزة عن فعل أو تقديم شيء باتجاه ما يحصل، مثلها مثل بقية المؤسسات والفصائل. إن فصل العمل الاجتماعي عن السياسي وعدم إلقاء الضوء على ما يحدث للمرأة في محافظة الخليل من جراء الانقسام سيحول حتماً دون حدوث أي تقدم نحو تحسين واقع المرأة في المحافظة.

إن الدور السياسي هو من أهم الأدوار التي أشار لها مفهوم النوع الاجتماعي كونه من الأدوار التي بإمكان المرأة أن تعمل من خلاله على وضع سياسات وتشريعات تعمل على تنمية النساء وحمائتها. ففي محافظة الخليل توجد مشاركة سياسية رسمية وغير رسمية، وتتجلى تلك المشاركة بشكل واضح وملفت في حركة حماس، حيث إن نسبة النساء في إطار حركة حماس كبيرة جداً بصورة تفوق حجم مشاركتها في الأحزاب اليسارية والأحزاب والفصائل الأخرى، وكل ذلك كان يظهر من خلال فعاليات الحركة التي كانت تجري في المحافظة قبيل حدوث حالة الانقسام بين "فتح" و"حماس".

ومن خلال ملاحظة الباحثة، فإن مشاركة المرأة الفلسطينية في محافظة الخليل في المسيرات الشعبية التي تقوم بها حركة حماس تفوق نسبة الرجال، الأمر الذي يقود إلى طرح السؤال: لماذا يصل عدد النساء عند حركة حماس إلى هذا الحجم بينما لدى الفصائل الأخرى تكاد تكون نسبة مشاركة النساء لا تذكر؟ لماذا هذا الحشد الكبير من النساء لدى الحركة بينما المنظمات الأهلية والدولية في المحافظة أنفقت من النقود مبالغ كبيرة من أجل تمكين النساء؟، أجابت عن السؤال إحدى نساء القاعدة المنتمة لحركة حماس:

أن السبب لانضمامي والعمل من أجل الحركة هو الإيمان والقناعة بالعقيدة، لأنني اعلم بولائي لهذه الحركة أنني ابغي إرضاء الله تعالى وبالتالي سوف اكسب الأخرة<sup>10</sup>.

وحسب وجهة نظر معدة هذه الدراسة وخبرتها العملية في العمل النسائي وواقع النساء في المحافظة، فإن سبب ضعف الاتجاه الآخر من الفصائل والأحزاب الفلسطينية في استقطاب ودمج العنصر النسائي في صفوفه يرجع إلى الفجوة الكائنة بين الفكر المطروح والممارسة العملية الجارية في مؤسسات الأحزاب حيث نرى أن الرجل في الفصائل والأحزاب الأخرى يدعي التقدم والحرية والعدالة والحرص على حقوق النساء التي هي فضيلة، بنظره، ويجب العمل على الالتزام بها، ولكن حين تطرق بابه وتخطب زوجته وابنته تجد أنه انحرف عن هذا الفكر ولا يمارسه حتى على مستوى حياته الخاصة، ما يسلب الضوء على طبيعة الاهتمام بوضع المرأة في تلك الأحزاب اليسارية.

كما أن المؤسسات التابعة لحركة حماس تقدم برامج تلبية حاجات النساء العملية واحتياجاتها الحقيقية، وهذا بنظر المجتمع مقبول اجتماعياً وللرجال خاصة، عندما تكون البرامج تلمس حاجة المرأة وحاجة أبنائها، بالإضافة إلى وجود النساء المنتميات لـ"حماس" في المؤسسات وهذا "ما أشار له الدكتور عزيز دويك حين قال: في حركة حماس يوجد امرأة عضو مجلس تشريعي والباقي متواجداً في داخل المؤسسات التابعة لـ"حماس" من ناحية توظيف وعضوية هيئة إدارية". إن ما أشير له في السابق يعمل على التنظيم والتمكين الجماعي للنساء، كما أنه يوجد تنظيمًا إدارياً وآليات عمل محكمة ومنظمة تدفع النساء إلى التحول من المطالبة بحقوقهن الاجتماعية إلى المطالبة بتحقيق مطالب سياسية تخص الحركة.

في النهاية، إن النساء في المحافظة يدركن هذه الجدلية ويرين أن جميع الفصائل اليسارية وغيرها بما فيها "فتح" لم تنصف المرأة ولم تعطيها حقها، على اعتبار أنه يوجد (فيتو) ذكوري يحجم دورها ويرغب في قصر دورها على الأدوار التقليدية.

<sup>10</sup> (ل،ف) سيدة من حركة حماس، مقابلة، 2009/12/20.

# أثر الاحتلال الاسرائيلي على النساء

## تأثير الاحتلال الإسرائيلي على النساء في محافظة الخليل

ليس خافياً تأثيرُ الاحتلال على كل القطاعات بما فيها قطاع المرأة في محافظة الخليل، فالاعتقالات التي تمارسها سلطات الاحتلال لم تستثن المرأة، فقد تم اعتقال عدد كبير من النساء في المحافظة، عدا عن عمليات الترويع والتخويف والقصف التي تعرضت لها المدينة في فترات سابقة، بالإضافة إلى الحواجز العسكرية التي طالما أعاقت عمليات التنقل، وقد اضطر كثيرٌ من النساء الحوامل للوضع على هذه الحواجز، كذلك إغلاق المدارس، وعدم السماح للناشطات الفلسطينيات من ممارسة حقوقهن النضالية (بحيص وعيتاني، 2009).

### واقع النساء في محافظة الخليل تحت تأثير الاحتلال الاسرائيلي والقرار 1325

إن محافظة الخليل تتمتع بخصوصية نسبةً لمحافظة الوطن الأخرى، كونها أصبحت مقسومةً إلى شقين اثش (1) الخليل واثش (2) البلدة القديمة، وهذه التقسيمة الثنائية أوجدها الاحتلال الاسرائيلي في المحافظة. يتناول القرار الدولي 1325 موضوعات السلام والأمن والمرأة، أي أنه قرارٌ يزوج ما بين الأبعاد الوطنية السياسية، وبين الأبعاد النسوية الاجتماعية، فهو مؤهل للتعامل مع مشكلات عميقة في العالم ذات أبعاد وطنية وسياسية واجتماعية وديمراطية، وعلى الدول والحركات النسوية والاجتماعية أن تكيف القرار ليتناسبً والاحتياجات المحلية للدولة وواقع تطور المرأة (نزال ، 2009).

وحول علاقة هذا القرار وما يحدث في البلدة القديمة، فإن طبيعة النساء اللواتي يلجأن إلى السكن في البلدة القديمة إما أنهن من النساء الفقيرات كون أن البلدة القديمة تستقطب الفقراء للسكن المجاني فيها، أو أنهن من سكان البلدة القديمة الأصليين، وأياً كان الوضع فإن ممارسات الاحتلال اليومية تعيق أي مشاركة سياسية فاعلة للنساء في البلدة القديمة، ويتمثل ذلك في الاعتقال والمداهمات الليلية وغيرها من الممارسات. فقد وجد الجندي (2007) في دراسة حول المخاوف التي يُبدئها جمهورٌ مدينة الخليل حيال السكن في البلدة القديمة أن النساء يواجهن مشكلات ومخاوف مرتبطة بالمداهمات الليلية من قبل الجيش والمستوطنين، ومنع التجول المتكرر في البلدة القديمة، والارهاب من الاحتلال، وهذه العوامل جعلت النساء لا يشجعن أزواجهن على السكن في البلدة القديمة، كما أن هناك مخاوف اجتماعية أيضاً أدت إلى نفور الزوجات من تشجيع أزواجهن للسكن في البلدة القديمة، أهمها:

الفساد الأخلاقي، والشلل والعصابات، والأوكار، وانتشار المخدرات، وعدم القدرة على الاندماج مع السكان الأصليين، والسرقات التي لم تكن لتحدث لولا وجود الاحتلال.

لو تم تبني تطبيق القرار على مستوى الدول والمؤسسات الاجتماعية لما وصل وضع النساء في البلدة القديمة إلى هذا المستوى. إن الدول المختلفة تعمل إلى إرسال طواقمها لكتابة تقارير تخص المنطقة ومن ثم نشرها للعالم، أما المؤسسات الاجتماعية والنسوية فهي تقدم خدماتٍ من أجل المأكل والملبس، إذاً، فهي تحاول معالجة الوضع من الجانب الإغاثي وليس على المستوى التنموي.

أما حول مدى تأثير الاحتلال على النساء في البلدة القديمة، من حيث أثر الخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها، فقد أجمعت النساء على أن الحواجز العسكرية كانت وما زالت معيقاً مبرراً في تقديم الرعاية الاجتماعية والصحية، حيث عبرت إحدى النساء (في مرة زمان وأنا حامل بابني الأخير، وقفت على الحاجز والجندي رفض يمرقني، الا هي نزلت مية الراس، وبعدها مرقتني لما صرت أعيط، يا ويلي على حالي شو رح يصير بابني). أما النساء في الخليل، فقد عبرن عن أن الاحتلال قد أثر على مدى وصولنا للخدمات في أيام الاجتياح على مدينة الخليل، أما الآن فلا يوجد، ولكن يوجد نقص في الخدمات التي تقدمها مؤسسات السلطة.

في تقرير صادر عن مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي عام 2006، أشار الى أنه تم توثيق 86 امرأة من اللواتي تعرضن لكافة الانتهاكات الإسرائيلية.

وأشار تقرير مكتب المحافظة في الخليل، ملخصاً اعتداءات الاحتلال الاسرائيلي، إلى وجود حواجز في الخليل في 2009/2/1 في: نمره، مثلث خرسا، إغلاق بوابة الفحص، إغلاق بوابة مخيم الفوار، وأيضا جسر بيت كاحل، بيت عوا، مدخل النبي يونس، حلحول، زيف، يطا، مدخل مخيم الفوار، الحرم الإبراهيمي، مدخل مخيم العروب، مدخل الطبقة- دورا، كما استولت قوات الاحتلال على أربعة منازل في بلدة بيت أمر، وأحاطت المنازل بأسلاك شائكة، وأغلقت قوات الاحتلال المحال التجارية في البلدة القديمة وشارع الشلالة، واعتقلت المواطنين: زهور حمادة أبو عيشة، فداء تيسير أبو عيشة، وأصيب عدد من المواطنين أثناء مواجهات مع جنود الاحتلال في البلدة القديمة بالقرب من مدرسة طارق بن زياد، كما مُنع رفع الأذان على مآذن المسجد الإبراهيمي خلال شهر شباط 2009 ستة وأربعين وقتاً. واقتحمت قوات الاحتلال بلدتي إذنا ويطا ومخيم الرجيبي. أما في البلدة القديمة، فتوجد مستوطنة كرمئيل قرب يطا، وفي تاريخ 2009/1/2 دخلت قوات الاحتلال بالدراجات النارية، وأطلقت قوات الاحتلال قنابل الغاز، ما أدى إلى إصابة مواطنة بالاختناق، وأيضا اقتحام المنازل في بيت أمر، وإطلاق النار على البيوت في مخيم العروب وإحراق المنازل، كما قاموا بإغلاق البوابات الحديدية الموجودة على "الالتفافي" في إذنا، وترقوميا، ومنعوا مزارعي بيت صافا في بيت أمر من الوصول إلى أراضيهم الزراعية وجرف أراضيهم. وتم دخول خمس دبابات وسط إذنا وقاموا بإطلاق النار، ما أدى إلى إصابة مواطن بشظايا في قدمه، وتم اعتقال متضامن من أمام مستوطنة كريات أربع، حيث تظاهرت مجموعة من المتضامنين الأجانب ومواطنون عرب من داخل الخط الأخضر احتجاجاً على مصادرة الجيش الاسرائيلي لمتزل المواطن عبد الكريم الجعبري، وقد اعتقلت قوات الاحتلال خلال التظاهرة ثمانية متضامنين.

عبرت سيدة معنفة: (بعد استشهاد زوجي من الاحتلال الإسرائيلي أصبحت مطالبة بتسديد الدين الذي تركه زوجي، أما أهل زوجي فقد حاربونا وتخلوا عن مسؤولياتهم).<sup>11</sup>

<sup>11</sup> (ر،ش)،مقابلة مع سيدة معنفة، 2009/12/5.

## دور المؤسسات النسوية في العمل تحت الاحتلال الإسرائيلي والسلم الأهلي

إن في تبني المؤسسات لقرار 1325 وإخضاع كافة سياساتها وبرامجها لتطبيق القانون وتفعيله، أهمية في التخفيف من الواقع الصعب الذي تعيشه البلدة القديمة والمحافظة بشكل عام، من خلال الضغط الدولي وعمل المؤسسات في المحافظة، تقوم المؤسسات الأجنبية والدولية بالقدوم إلى البلدة القديمة والتحدث مع الاهالي وكتابة التقارير وإرسالها الى العالم لكي يشاهدوا جرائم الاحتلال الإسرائيلي، كما تفعل مؤسسة التواجد الدولي المؤقت في المحافظة والذين يتركز عملهم في البلدة القديمة،

12 حيث اشارت "جيرو ، 2010" إلى أن عملنا في الخليل، وخاصة في البلدة القديمة بدأ في فترة سابقة، ولكن التركيز على الجندر بدأ منذ سنة فقط، وهذه السنة الثانية، خلال عملنا مع الناس ومقابلتهم للتعرف على تأثير الاحتلال الإسرائيلي كنا نجد الإجابة من الرجال وليس من النساء، لأن الواجهة التي تقابلنا هي الرجال، ربما تنقصنا الوسيلة لكيفية الوصول للنساء، ونحن نبحث عن ذلك، ولكن لا توجد أي معلومات عن وضع النساء وظروفهن.

بناءً على ما سبق، نجد أن حتى المنظمات الدولية لم تقم بدورها باتجاه تحسين واقع النساء، صحيح أن كسب التعاطف الدولي أصبح يتزايد في دعم الشعب الفلسطيني، وذلك راجعاً، في اعتقادي كباحثة، إلى الدور الذي تلعبه المنظمات في إرسال تقارير عن ظروف الشعب الفلسطيني، وأيضاً لعب الإعلام دوراً كبيراً، ولكن هذا لا يكفي، ومن أجل تغيير واقع النساء مطلوب من المؤسسات النسوية أن تتبنى قرار 1325 ليصبح فاعلاً على أرض الواقع، وأن تتسق الآليات عملها مع جميع المؤسسات الأهلية والدولية المحلية والنقابات والصحافة والإعلام، على اعتبار أن تحسين وضع المرأة نابع من أن قضية المرأة هي قضية مجتمع، وأن تعمل تلك المؤسسات مع مؤسسات دولية خارج فلسطين، من أجل بناء شبكة مؤسساتية ضاغطة، تشكل حركة اجتماعية سياسية باتجاه الضغط والتأثير على الحكومات الدولية، وباتجاه تبني سياسات تعمل على تغيير واقع الشعب الفلسطيني، الأمر الذي سيكون له الأثر المباشر في تحسين واقع النساء في محافظة الخليل.

أما المؤسسات الأهلية في المحافظة، والتي لعبت دوراً باتجاه السلم الأهلي، فهي نقابة الاخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين، والتي قدمت مؤتمراً حول الصحة النفسية والأهلية، حيث تم إبراز أثر الواقع الانقسام الذي يعيشه وأثره على الناس وصحتهم النفسية. وخاض المركز الفلسطيني مسيرة سلمية دعا فيها إلى إعادة اللحمة ما بين أفراد المجتمع الفلسطيني، ولكن هذا لا يكفي، والمطلوب توفر آليات عمل تعمل مع الناس ومؤمنة بالأهداف التي تنوي تحقيقها.

<sup>12</sup> (فيكي،جورو)، مقابلة ، التواجد الدولي المؤقت، 2010/1/5.

## الاستنتاجات والتوصيات

1. أن تقوم السلطة الوطنية، بالتعاون والدعم من المنظمات الأهلية والدولية في المحافظة، والنساء والرجال من مستوى القاعدة بعمل خطة استراتيجية طويلة الأمد وليست قصيرة قائمة بناء على حاجة الناس في المحافظة، حتى يكون بإمكاننا العمل على تغيير الواقع. هذه الخطة تعمل على تلبية حاجات النساء العملية والإستراتيجية ووفقاً للنوع الاجتماعي كمنهج حياة وفي جميع القطاعات، ثم توزع الأدوار والمهام على المؤسسات المختلفة، وذلك من أجل تحديد الفئات المستهدفة والأماكن التي يجب العمل فيها تجنباً لمنع التكرار في الخدمات والأماكن.

2. أن تعمل المؤسسات النسوية على تبني وتفعيل قرار 1325 وأن تعمل على التعاون والتنسيق المشترك وسيادة لغة الـ "نحن" وليس الـ "أنا" في العمل، لأن العمل الفردي أعاق تحسين واقع النساء وهدر الأموال دون نتيجة ودون تحقيق أثر ملموس للنساء.

3. أن تتبنى المؤسسات النسوية في إستراتيجيات عملها آليات تكون أكثر التصاقاً مع النساء وعملية مثل الوصول الى النساء من خلال مناهج "الزيارات المنزلية، باب لباب" حتى نتمكن من ملامسة احتياجاتهن وإشراكهن في كافة مراحل العمل من تخطيط وتنفيذ وتقييم، والربط ما بين الحاجات الاجتماعية والسياسية للنساء.

4. أشارت نتائج جهاز الإحصاء إلى أن الإستراتيجية التي تستخدمها النساء في مواجهتهن للعنف هي أن آخر خيار هو التوجه الى الشرطة بنسبة 1.4، وهذا ما أكدته نتائج التقرير أيضاً، وهذا يشير الى وجود مشكلة حقيقية، كون النساء يعانين من أزمة ثقة بالشرطة، ويخفن من الفضيحة، وذلك مؤشر على أنه لا توجد مؤسسات فاعلة لديها آليات عمل مع الشرطة. إن مركز المرأة للارشاد هو أكثر مركز يستقبل الحالات المعنفة، ولديه خطة وآليات عمل مع الشرطة، وبالإضافة إلى المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، المطلوب في الفترة الحالية زيادة عدد المؤسسات المهنية الفاعلة، لكي تقدم خدمات الارشاد الفردي والجماعي والتنظيمي للنساء، بحيث يكن قادرات على الضغط من أجل سن سياسات وقوانين تحمي مصالحن وتوعية الرجال.

يجب على تلك المؤسسات أن تتخذ إجراءات فاعلة وبالتعاون مع أجهزة الشرطة لمواجهة الزوج، مع الإشارة الى أهمية تدخل الدولة في محاربة العنف، إن عدد النساء المعنفات في الميدان هو أضعاف الأعداد التي تتوجه الى المؤسسات النسوية. إن لتدخل الدولة دوراً كبيراً في مواجهة ظاهرة العنف، وعليها أن لا تتعامل مع الظاهرة على أنها مجال خاص يجب عدم التدخل به، مع العلم أن الدولة في جوانب أخرى من حياة الأسر لها تدخل كبير، وأيضاً إنشاء بيت آمن في محافظة الخليل.

5. أن تفعل وزارة المرأة دورها باتجاه تقييم والإشراف على عمل المؤسسات النسوية ومتابعتها باتجاه الالتزام بتطبيق الخطة الإستراتيجية.

6. زيادة عدد النساء في المناصب والمواقع السياسية، والعمل على تأهيلها لتكونَ فاعلةً باتجاه قضايا المرأة، وليس من أجل مصلحة حزب أو عشيرة.

7. المطلوب حالياً حركة اجتماعية سياسية فلسطينية فاعلة وعلى علاقة مع حركات دولية، تعمل من أجل الضغط لسنّ تشريعات تحمي المرأة وترفعُ من مكانتها في كافة المستويات وتعزيز مفهوم السلم الأهلي.

8. أن تعملَ المؤسساتُ على تقديم برامج ومشاريع تعمل على المستوى التنموي وليس الإغاثي، حتى تتمكنَ من النهوض بالنساء بالمستوى المطلوب وتواجه التحديات المستقبلية.

9. على المؤسسات أن تقدم برامجَ تربطُ ما بين العمل الاجتماعي والعمل السياسي، على اعتبار أن الاحتلال يفرض كل يوم تحدياتٍ جديدةً منها الجدار وغيره، وهذه جميعها أثرت سلبياً على المرأة. فعلى المؤسسات أن تقدم برامج تكفل كافة الخدمات وتعزز من صمود ودور النساء في التكيف مع الظروف المعيشية الصعبة.

10. على الأطر النسوية ومؤسسات المرأة أن تعمل على استحداث هيكليّة وبرامجٍ جديدةٍ وتوظيف قيادات وخريجات جدد، وفتح المجال أمامهن للعمل والمشاركة في صنع القرار، وذلك بهدف تفعيل دور الأطر والمؤسسات بشكل عام.

11. السعي لتغيير المفاهيم التقليدية السائدة التي تحصر دورَ المرأة في الأدوار الاجتماعية النمطية، وذلك من خلال حملات التثقيف والتوعية المجتمعية التي تُبرز أهمية مشاركة المرأة في التنمية، وفي الحياة العامة والسياسية لبلادها، وتوضح الانعكاسات الإيجابية لهذه المشاركة على جميع مجالات الحياة المجتمعية للبلاد.

12. تشكيل مجموعات ضغط من أجل التأثير على صانع القرار والأشخاص ذوي النفوذ في المجتمع، لتوفير الفرص المتكافئة للمرأة للمشاركة في الحياة العامة والسياسية، ويكون ذلك من خلال إقناع الأشخاص ذوي النفوذ والسياسيين بأهمية التمييز الإيجابي لصالح المرأة، من خلال اتخاذ تدابير خاصة ( ولفترة محددة) تتيح لها مجالاً للوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي، وتقلل من الفجوة القائمة حالياً بين ما قدمته لمجتمعها من جهة، ودرجة تأثيرها على صياغة القرار السياسي من جهة ثانية.



## قائمة المراجع العربية

1. أبو عواد، نداء 1994-1999. التعليم والنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. معهد دراسات المرأة ، جامعة بيرزيت.
  2. بحيص، حسن وعيتاني، مريم (2009) معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، لبنان.
  3. جابر، احمد 2005. المرأة الفلسطينية في مواجهة العنف والتمييز. العدد 321: المستقبل العربي.
  4. الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الانسان والبيئة (القانون)، 1999. اتفاقيات دولية خاصة، القدس.
  5. جمعية تنظيم وحماية الاسرة ، 2006. دليل تدريب القيادات الشابة.
  6. الجندي، نبيل (2006) المخاوف التي يبديها سكان مدينة الخليل حيال السكن في البلدة القديمة مجلة كلية التربية، المجلد السادس عشر، العدد الرابع ص ص 125-156 جامعة الإسكندرية.
  7. الجندي، نبيل (2008) استقصاء أسباب الطلاق لدى السكان الفلسطينيين في مدينة القدس ، مجلة جامعة بيت لحم المجلد 27 (الصفحات 33-71).
  8. الجندي، نبيل دور البناء الثقافي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة: قراءة في الحالة الفلسطينية، ورقة مقدمة للمائدة المستديرة في الدورة الخامسة عشرة، الجماهيرية الليبية، 23-28 تموز 2005.
  9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، النتائج النهائية للتعداد - محافظة الخليل. رام الله - فلسطين.
  10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006 . مسح العنف ضد المرأة. رام الله - فلسطين.
  11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. الواقع الاجتماعي للسكان في جنوب الضفة الغربية ، رام الله - فلسطين.
  12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006 ، المسح الفلسطيني . محافظة الخليل.
  12. الحكواتي، محاسن 2004. العنف العائلي مظاهره ومعالجاته. العدد 832
- <Http://www.rezjar.com/debat/show.art.asp?aid=18056>
13. حلو، مارغريت، 2000 المرأة والانتخابات البرلمانية في لبنان من المرأة العربية والمشاركة السياسية ، عمان، ط1.
  14. الشاعر، ناصر الدين 2003 . العنف العائلي ضد المرأة - أسبابه والتدابير الشرعية للحد منه . دراسة في مجلة جامعة النجاح للأبحاث : مجلد 17 .
  15. صفير ، جاكلين، 2006، النوع الاجتماعي والنظام التربوي الفلسطيني في المرحلة الأساسية تقرير الدراسة التجريبية لفحص جدوى آلية بحث كمية نوعية للتحليل . مركز المرأة الفلسطينية للابحاث والتوثيق. رام الله.
  16. عبد الرازق، عماد (2005) الأسرة في فلسطين، مشروع ثروة للتغيير.
  17. عبد الوهاب، ليلي 2000. الجريمة والعنف ضد المرأة. دار المدى للثقافة والنشر.
  18. علاونة (2006) عمل المرأة المتزوجة في فلسطين ، شبكة الإسراء والمعراج.

19. الغنيمي، زينب (2006). أسباب الطلاق في المجتمع وآثاره على المرأة والأسرة، مركز شؤون المرأة، غزة.
20. اللبدي ، فدوى. المرأة وميدان العمل السياسي. دورية دراسات المرأة . بيرزيت.
21. المصري ، إبراهيم 2000. العنف ضد المرأة . دراسة تحليلية : جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.
22. نزال، ريم (2009) المرأة الفلسطينية والقرار 1325، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية مفتاح.
23. هالبرين ، ديفيدس وجلانيس نامينو 2002 . إدراك النساء للعنف الأسري في المكسيك. دراسة من مجلة قضايا الصحة الإنجابية. العدد الرابع : مركز دراسات المرأة الجديدة.
24. هندية، سهى (2000) واقع مشاركة المرأة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، من المرأة العربية والمشاركة السياسية ، عمان، ط1
25. يونس ، نهضة (2004) نحو إطار نظري لمناقشة قضايا العنف. مجلة عين، نشرة خاصة تعنى بقضية العنف ضد المرأة، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية: رام الله.

### English references

1. Galtung,johan,1990.culturale violence.research,university of Hawaii.  
<http://ipr.sage pub.com/cgi/content/abstract>.
2. Haj-yahia, Muhammad 2000.wife abuse and battering the socio cultural context of Arab society. Research . <http://links.jstor.org>
3. Haj-yahia, Muhammad 2003. The approach of Palestinian physicians towards .Palestine: Bisan Center
4. Hollander ,Jocelyua 2000.fear journals: strategy for teaching about the social consequences for gendered violence .American association .<http://www.jstor.org> .
5. Kabeer, Nalia 1994.reserved realities, leader hierarchies in development though:.. London.
6. Sen, Amartya 1983. Cooperative conflicts: technology and the position of women .all soulscollege: oxford.
7. Shaheed, farida1994.violence against women legitinised by arguments of culture. [www.wemc.comhk/web](http://www.wemc.comhk/web).
8. The NASW domestic violence committee 1991.domestic violence information manual new south Wales:.. Australia.
9. Yoshihama, Mieko 2002.battered women coping strategies and psychological distress :differences by immigration status .Michigan research .<http://links.jstor> .

## تقارير

- 1.مديرية التربية والتعليم ، 2009 . تقرير عن الوضع التعليمي.
- 2.مديرية الصحة ، 2009. تقرير عن وضع النساء الصحي في المحافظة.
- 3.الأحزاب السياسية ، 2009 . أمناء وأمينات سر الأحزاب . تقرير عن نسبة النساء والرجال في الأحزاب.
- 4.محافظة الخليل ،2009، تقرير ملخص. اعتداءات الاحتلال الاسرائيلي.